

رُوحِيَّة جَارُودِي

أصول الأئمة
والتعصبات السلفية

مكتبة الشروق

أصول الأصوليات والتعصبات السلفية

يناسير: ١٩٩٦

مكتبة الشروق ٢ ش البورصة الجديدة / قصر النيل

رُوحِيهِ جَارُودِي

أُصُولُ الْأُصُولِيَّاتِ
وَالْتَعْصِمَاتِ السَّلَفِيَّةِ

Original: 100% of the original text is preserved
www.QuranicThought.com

مكتبة الشروق

رقم الإيداع

٩٥ / ١٠٧٤٧

تم عمل التجهيزات الفنية بمصر لخدمات الناشرين
٩ شارع ٨٦ تكنتات المعادي - القاهرة ت: ٢٥١٦٧٤٣

بين يدي الكتاب

قد يكون مصطلح الأصولية من أكثر المصطلحات استخداماً في الإعلام العالمي ومجالاته السياسية والأمنية .. فهو الموضة في السنوات القليلة الماضية ... خاصة لو كان الحديث عن العرب والمسلمين ..

أما صرب البوسنة مثلاً ، فلم يطلق عليهم أحد الأصوليين الأرثوذكس ، ناهيك عن الإرهابيين أو حتى المتطرفين ..

كذلك منظمة تحرير إيرلندا IRA التي توجع قلب لندن منذ عشرات السنين بالقنابل والمتفجرات .. لم تحظ بلقب الأصولية الكاثوليكية ... يقابل كلينتون زعماءها .. ويساعدها الأمريكيون من أصل إيرلندي بالمال والسلاح والتدريب ..

وفي الهند ، يتبادل الهندوس والسيخ ذبح المسلمين واضطهادهم وهدم مساجدهم ... لكن لم تسمع عن أية أصولية هناك .

ومنذ عدة أيام ، قتل أحد اليهود - بالدم البارد والرصاص المحرم - رئيس وزرائه رابين ، في حفل من مائة ألف مشاهد ، بالإضافة لشاشات التلفزيون . ومن سخريات القدر أن رابين - الذي جاب مشارق الأرض ومغاربها .. شمالها وجنوبها .. يحذر العالم من الأصولية الإسلامية وخطرها على الحضارة والأمن والاستقرار ، بغرس الإسفين تلو الإسفين بين العالم والمسلمين ، ثم بين المسلمين وحكوماتهم - يلتقى حتفه بيد من يقول : قتلته بأمر الله ! ..

كان الله معي في قتل رابين ! ..

ثم يقف القاتل أمام القاضي قائلاً : قتلته لأنه يفرط في أرض إسرائيل التوراتية .. أرض الميعاد !

**أليس على هذه الحججة الأصولية قامت دولة إسرائيل بالدم
والحديد والنار ؟**

وقبل ذلك .. فتح باروك جولدشتاين - وآخرون - النار على الراكعين في صلاة
الفجر بمسجد الخليل ...

فاستشهد أكثر من ثلاثين وأصيب أكثر من مائة ...

**وحطى باروك بقبر كتبهور الأنبياء ، أصبح مزاراً لليهود في
إسرائيل ..**

وقبل ذلك كثير وكثير وكثير ..

ولكن لم تجد وسائل الإعلام العالمية بغيتها في التنديد والتشهير بالأصولية
اليهودية ..

فهل تم تفصيل مصطلح الأصولية وحجزه للمسلمين كما يقول د . مراد هوثمان
في كتابه الأخير « الإسلام عام ٢٠٠٠ » ؟ .

يناقش روجيه جارودي في هذا الكتاب أصل الأصوليات ، ويسميها التعصبات
السلفية .. وكيف نشأت الأصولية الإسلامية وأسباب ذلك وكيفية علاجه ..

ويعرض في لمحات سريعة إبادة الرجل الأبيض ٨٠٪ من السكان الأصليين في
أمريكا ، ثم الملايين الذين أهلكهم ستالين ، والملايين الذين أهلكهم هتلر ..

ومناقشة تاريخية في البرلمان الفرنسي عن الأعراق الأسمى والأعراق الأقل ،
وسياسة صندوق النقد والبنك الدولي .. وكيف نشأ التعصب السلفي في الجزائر .

ولقد حذفنا من الكتاب هجوم المؤلف الشديد - المبرر - ونقده القاسي - الذي
في محله - لبعض الحكومات العربية البترولية فما أحوجنا اليوم لرأب الصدع
وجمع الشمل .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	بين يدي الكتاب
٩	مقدمة : ما هو التعصب السلفي ؟
١١	التعصب السلفي العلمي
١٩	تعصب روما السلفي الفاتيكاني
٢٧	التعصب السلفي الإسرائيلي
٣١	تبعات الاستعمار : التعصب السلفي الإسلامي الجزائري
٣٥	تدهور الغرب : التعصب السلفي الإيراني
٤١	نهضة الإسلام
٤٣	كيف يقاوم التعصب السلفي ؟
٥٩	مشكلة المهاجرين : التعصب السلفي والاندماج
٦٥	التغير الضروري في العلاقات مع العالم الثالث
٧٣	خاتمة الحوار

مقدمة

ما هو التعصب السلفي ؟

يُشكّل المتعصبون السلفيون اليوم سواء كانوا من التكنوقراطيين أو الستالينيين أو المسيحيين أو اليهود أو المسلمين ، يُشكلون جميعاً اليوم أكبر المخاطر على المستقبل . وسوف يترتب على انتصارهم ، في فترة لم يعد لثانيها خيار إلا بين الدمار المتبادل المحقق والحوار .

سيغضب هذا الكتاب كل المتعصبين السلفيين بكافة انتماءاتهم ، لأنه لن يقبل أي منهم هذا النعت .

بيد أن التعريف واضح : فالتعصب السلفي يتمثل في تعريف عقيدة دينية أو سياسية أو غير ذلك في الشكل والإطار الثقافي أو الذاتي الذي كان لها في فترة زمنية سابقة من تاريخها ، وربطها بهذه الفترة الزمنية ، أي هو الاعتقاد بحقيقة مطلقة ثم فرضها .

فهناك المتعصبون السلفيون التكنوقراطيون الذين يزعمون معرفة كل الإجابات ، وذلك باسم مفهوم بالوضعى للعلم ، ويؤمنون بهيمنة الغرب الأبدية . وهناك التعصبية السلفية الستالينية والرومانية ، أي الكاثوليكية ، واليهودية ، والإسلامية ، وتعصبية جان ماري لوين السلفية . ونحن نقوم هنا بتحليل أنماط هذه التعصبات السلفية ومصادرها وخصائصها .

وستسمع لنا هذه الدراسة باقتراح بعض الحلول ، وتوضيح ما ينبغي تجنبه : أي التنازلات والتضليلات والقمع ، ثم معالجة جذور المشكلة : أي إدخال تغيير جذري في علاقتنا مع العالم الثالث والعمال المهاجرين في بلداننا والذين يشكلون العالم الثالث في عالمنا .

والحوار هو نقيض التعصب ، ولكن هذا الحوار لا يمكن أن يقوم بين سيد وعبيده . فلو لم نتمكن من إيجاد حل للمشكلة الأساسية يتحول الحوار إلى جهد فارغ . فتجاهل المشاكل الرئيسية هو العنصر المولد للتعصب ، ومن تلك المشاكل العلاقات مع العالم الثالث ، والبطالة وكل ما يترتب عليها ، إلى الهجرة ، ثم الاعتراف بثقافة ومعتقدات الآخرين .

والمشكلة التي يفرضها علينا التعصب السلفي ترجع جذورها إلى عوامل اقتصادية وسياسية ، ولكنها أيضا آفة روحية تهدد كل الحضارات .

ولللخلاص من هذا التعصب السلفي ، لا يحتاج عالمنا لا لقيصر جديد ولا ناپوليون آخر ولكنه يحتاج إلى تلبية الملايين من الرجال والنساء نداء يوجهه لوثر جديد أوغاندي آخر .

سيشكل هذا الكتاب صدمة لكل هؤلاء القراء الذين أثرت عليهم وسائل الإعلام . والواقع هو أن التعصب السلفي بكل أشكاله في العالم الثالث قد وكَّد كنتيجة لطموح الغرب منذ عهد النهضة لفرض نموذج الإنمائي وثقافته .

ومن هنا بدأنا وضع خطة هذا الكتاب ، أولا دراسة التعصب السلفي الغربي يليه بقيه أنواع التعصب السلفي والتي ولدت كرد فعل للأول .

التعصب السلفي العلمي

لا يزال التعليم في فرنسا يحمل طابع فلسفة عصر التنوير العائدة للقرن ١٨ ، التي وصلت في كفاحها العادل ضد الكنيسة المستبدة إلى الشك الساخر . مثل كتابات فولتير . أو الرفض العقائدي الجازم . مثل هولباخ . وفي وسط الثورة إلى مشاريع القتل الجماعي في قندي !

وبعد إكليريكية ناپوليون الملهدة . وكلاسي ، جنودي ، أساقفتي . وردود الفعل القائمة ، والمحرص على منجزات الثورة واستبعاد الانغلاق الإكليريكي والذي ظل دوماً سلاحاً ضد هذه الحركة والتقدم . حسب قول كوندورسييه . ظهر بعض العلماء النظريين مثل سان سيمون ، الذين حرصوا على وضع أساسى أيديولوجى فى إطار محاولة لتحويل التقدم والعقل إلى ديانة جديدة .

وهكذا خلق دينٌ جديدٌ صانعاً من العلم عقيدة جازمة ، ليصبح العلم هو المقدس .

والعلم هو مبدأ النظام الجديد فى إطار تعريفه كمجموعة من الحقائق القابلة للملاحظة ، والعلاقات بين هذه الحقائق الملاحظة والقابلة للقياس . على العلم التوقف عند هذا الحد . أما العصر الميتافيزيقى . عصر البحث فيما وراء الطبيعة . فيمتد من القرن ١٤ حتى ١٨ ، وهى فترة حرجة فى تاريخ البشرية يسميها الثورة الغربية ، وقد وصلت ذروتها بالثورة الفرنسية .

وببدأ العصر الوضعى ، عصر العلم والحقائق والقوانين والقياسات التي طبقت على الطبيعة والإنسان على السواء ، والذي يستوعب السياسة فى إطار اجتماعى . يبدأ هذا العصر بأوجست كومت ، وهو يحدد نهاية تاريخ ، ختم بدين قاطع جازم ، ألا وهو العلم ، الحقيقة واليقين المطلق .

أنشأ كومت في ١٨٤٨ « الرابطة الحرة للتعليم الوضعي » ووجه نداءً إلى المحافظين ، بل ولقيصر روسيا والوزير الأكبر للدولة العثمانية .

وظلت فكرة أوجست كومت تشكل فرضاً لازماً في التعليم لمدة قرن ونصف . وأكد كومت للغرب أنه العرق الأفضل المتفوق المعسلط ، ليس بسبب الاصطفاء الإلهي . كما زعمت الكنيسة عند مساهمتها في المشاريع الاستعمارية في أمريكا وأفريقيا وآسيا . برفع شعار « تنصير الهدائين » . ولكنه الأفضل والأجدر بالسيادة بسبب تفوقه العقلائي والعلمي والتقني .

ولقد كان مبرر الاستعمار آنذاك ما تقدمه الحضارة الغربية إلى الشعوب البدائية التي ما زالت في مرحلة اعتناق الدين . وليس من قبيل المصادفة . بل العكس صحيح . أن أبرز قادة هذه الأيديولوجية ، مؤسس المدرسة العلمانية « جول فيري » ، كان في نفس وقت المد الاستعماري في مدغشقر وتونس وثيتنام . ولقد وضع هذا المفكر الأسس النظرية الأكثر صرامة للاستعمار الفرنسي ، على غرار ستيوارت ميل . أحد معتنقي مذهب أوجست كومت الوضعي في إنجلترا . ، فأعلن في مجلس النواب الفرنسي في ٢٨ يولية ١٨٨٥ : نعم ، نحن لنا سياسة توسع استعماري تركز على أسس ثلاثة : إقتصادية . إنسانية . سياسية (١) .

الحجة الاقتصادية : تشكل المستعمرات استثماراً مجدياً لرأس المال للدول الثرية ، وقد بين هذا ستيوارت ميل . ويضيف جول فيري : إن تأسيس المستعمرة هو بمثابة إيجاد منفذ جديد .

الحجة السياسية : امتلاك قواعد في العالم أجمع : لهذا كان لا بد لنا من تونس وسايجون وكوشينشين . ولهذا كذلك نحتاج إلى مدغشقر ونستقر في ديوجوسوارز ولن نغادرها أبداً (٢) .

الحجة الإنسانية : نحن ننقل الحضارة وتقدمها ، ولقد نتج عن هذا المبرر الاستعماري الأيديولوجي آنذاك في مجلس النواب ، إعلان واضح وثابت لمعتقدات

١- الجريدة الرسمية من ١٠٦٢

٢- الجريدة الرسمية من ١٠٦٦ .

چول فيرى يجدر بنا أن نذكرها بشئ من التفصيل (الجريدة الرسمية
ص ١٠٦٥ و ١٠٦٦) :

چول فيرى

يقول السيد كاميل بيليتان « ما هي تلك الحضارة التي نفرضها
بضربات المدافع ؟ » ، ها هي النظرية أيها السادة ، ولا أتردد في أن أقول أن هذا
ليس سياسة ولا تاريخاً ولكن هذا ميتافيزيقا سياسية ، أيها السادة ، لا بد أن
نتحدث بصوت أعلى وأوضح ، ينبغي أن نقول « إن الأعراق الأسمى لديها
حق في الأعراق الأقل سمواً » .

... ههمة وحركة في العديد من الصفوف في أقصى يسار القاعة ...

چول ماين

أجروا أن تقول هذا في البلد الذي أعلن وأقر وثيقة حقوق الإنسان ؟!

دي جيلوتيه

إن هنا تبرير للعبودية ولتجارة الرقيق الأسود !

چول فيرى : لو كان السيد الموقر ماين محقاً ، فلو كان إعلان حقوق الإنسان قد
كُتِبَ لصالح سود أفريقيا الاستوائية ، بأي حق إذن ستفرضون عليهم التبادلات ؟
التجارة ؟ إنهم لا يدعونكم ؟ .

ولقد عرّف چول فيرى هذا الأساس الذي يرتكز عليه أي استعمار : تفوق الغرب
على الشعوب « المتخلفة » التي لا يمكن أن تحظى بحقوق الإنسان^(١) .

١ - جاء في كتاب « غطرسة القوة » للسناطور ، قولهايت في باب سماه « غطرسة القوة » ، يتكلم فيه عن القوة
عندما تبحث لها عن مسوغ مقبول ، لتخلط نفسها بالفضيلة ، ويسهل عليها افتراض أن من واجبها تنفيذ إرادة
الله ... ثم يسترسل المؤلف في ذلك ، ويضرب - فيما يضرب - مثلاً عن الولايات المتحدة ، فيقول :
لقد دخلت الولايات المتحدة الحرب في ١٨٩٨ لسبب معلمي هو تحرير كوبا من الطغيان الإسباني ، ولكن ما إن انتهت
الحرب ، وهي حرب كانت إسبانيا على استعداد للدفع أي ثمن لتجنبها - حتى قامت الولايات المتحدة بوضع كوبا المحررة
تحت الحماية الأمريكية . وبعد ذلك ضمت الفلبين لأن الله كما يقول الرئيس الأمريكي ماكنلي قد أفضى إليه بأنه من
واجب أمريكا أن تعلم الفلبينيين وترفع من شأنهم وتنقلهم إلى طور الحضارة وتعلمهم المسيحية . وبفضل الله تفعل لهم
كل الخير مثل أولئك الذين مات السيد المسيح من أجلهم . ص ٤٦ ، ٤٧ غطرسة القوة ، منشورات مركز الأهرام عام ٩٤ .

وهكذا ، كان هذا هو التعصب السلفي الغربي الغافل والفتاك والذي منذ خمسة قرون ، كان المبرر الأيديولوجي لكل الفظائع الاستعمارية ولعب دور الحبيث مرة أخرى في آخر المغامرات الاستعمارية : مغامرة الأمريكان في الخليج .

فلقد طُرِحَت هذه كأنها عملية الدفاع عن شعب ذي سيادة وَقَعَ ضحية غزو ، طُرِحَت هكذا باسم الاحترام المقدس للقانون الدولي . ولكن بسيط المقارنة يُبَيِّن نفاق هذا « الدفاع عن القانون الدولي » وعن قرارات الأمم المتحدة ، فردود الفعل تختلف جذريا حسب ما إذا كان الانتهاك من فعل قوة عظمى أو كبيرة أو من فعل من تقوم بحمايتهم ، أو كان من فعل أي بلد من بلدان العالم الثالث .

٢٨ أكتوبر ١٩٨٣ : تغزو الولايات المتحدة جرانادا ويطلب مجلس الأمن أن تسحب قواتها فوراً ، فتفرض الولايات المتحدة القيتو .

٢١ ديسمبر ١٩٨٩ : تغزو الولايات المتحدة باناما ، بل تذهب إلى منع سماع ممثل باناما الشرعي أمام مجلس الأمن .

يونيو ١٩٦٧ : تحتل إسرائيل القدس ، والضفة الغربية ، وغزة ويطلب مجلس الأمن استعادة وضع القدس الدولي (القرار ٢٦٧ / ٣ يوليو ١٩٦٩) وتطلب الأمم المتحدة انسحاب قوات الاحتلال من الضفة الغربية وغزة والجولان (القرار ٢٤٢ / ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧) ويحظر مجلس الأمن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة (القرار ٤٦٥ في مارس ١٩٨٠) .

ولكن لم تُحترَم أي من تلك القرارات ، فلقد فرضت الولايات المتحدة القيتو في وجه كل إجراء أو عقوبة .

ولكن ها هو الاختيار المضاد لما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن : في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، دخل الجيش العراقي الكويت ، وفورا طلبت الولايات المتحدة فرض حصار على العراق وبعثت إلى الخليج بسلاح وتجهيزات لم يُشهد مثلها منذ حرب فيتنام .

فلماذا هذه الاتجاهات المتعارضة جداً ؟ لأنه في الحالات الأولى ، اندرجت الغزوات في إطار عرف قُطَاع الطرق المستعمرين الغربيين ، بينما أنه في حالة الكويت تمثل الغزو العراقي في مخالفة الاستعمار الغربي .

إن الكويت كانت دوماً جزءاً من العراق سواء كان ذلك في أثناء حكم الدولة العثمانية أو في أثناء الانتداب البريطاني، نشأت الكويت كدولة مستقلة في ١٩ يونيو ١٩٦١ بناء على رغبة شركات البترول وتدخل عسكري دعمه الغرب والذي كانت له آنذاك الأغلبية المطلقة التلقائية، وهذا عندما قرر الجنرال قاسم، رئيس دولة العراق في ١٩٦١، قرر أن يسحب امتيازات تنقيب ونقل البترول من الشركات الكبرى البترولية، وللسيطرة على ثروات الكويت كما يشاءون، قامت هذه القوى بإنشاء دولة عاجزة ودون جذور، ونصبوا رئيس قبيلة كأمر لها: وكانت الحكومة (حتى أغسطس ١٩٩٠) مُشكَّلة من الأمير الصباح وأسرته، وكان حق التصويت مقصوراً على ٣٪ من السكان، بل حتى ما يسمى بالبرلمان (والذي نتج عن هذه الانتخابات) حلَّ سنة ١٩٨٦.

بيد أن هذا لا ينسينا أبداً الطريقة الوحشية التي استخدمها العراق لتحقيق هذا التكامل العسكري.

ونفهم تماماً الأسى والكرب الذي عاشته الملايين في العالم أجمع في مواجهة الدور الذي أجبرته حكومة العراق الآلاف من الرهائن على لعبه. وفي ١٩٩٠ اتضح أنه لا يمكن في نظر الرأي العام العالمي، أن يستمر استخدام الآلاف من أبناء البشر الأبرياء كقطعة عملة للمقايضة. ولكننا كذلك لا ينبغي أن ننسى أن الحصار المفروض على هذا البلد يكاد يُميت الملايين من مواطني العراق جوعاً، وهم أبرياء مثلهم مثل الرهائن.

أما بالنسبة لصدام حسين نفسه، فلقد أعربنا عن رأينا علنا حوله في كتابنا «ذكريات» و«رحلتي في أرجاء القرن وحيدا». ونحن هنا لا نتكلم عن ديكتاتور ولا عن نظامه ولكننا نتكلم عن الطابع الاستعماري للعمليات العسكرية الموجهة اليوم ضد العراق.

إذن قد ترتب على رفض الاستمرار في الخضوع إلى الأوامر العسكرية، ترتب عليه تدخل الولايات المتحدة عسكرياً ليس من أجل حماية شعب أو حق أي كان، ولكن للسيطرة على بترول الخليج، وهو أساس كل نمو في المنظور الغربي، وكذلك لردع أي محاولة يقوم بها أي بلد في العالم الثالث لوقف استغلال ثرواته، ولكن

كذلك حتى تُبَيَّن الولايات المتحدة أنها (في قيامها ليس بالحصار ولكن ، بالاستفزازات المترتبة على الحصار ، وهو عمل حربي) تنوى الاستمرار في فرض هيمنتها على بقية البلدان الغربية .

ولقد نتج عن هذه السياسة الاستعمارية ، سياسة الرئيس الأمريكي بوش (الرئيس السابق لوكالة المخابرات الأمريكية ، وكالة التجسس والقتل على الصعيد العالمي) ، نتج عنها بالطبع اندلاع موجة من التعصب السلفي في العالم العربي أجمع كرد فعل لهذا العدوان الاستعماري الجديد ، وأفضت عمداً إلى حرب بين الفقراء والأثرياء ، حرب تهدد كل العالم الثالث ليُبقى على العلاقات الاستعمارية وتهدد كل الغرب للاستمرار في تهيئته للولايات المتحدة .

ولربما أن هذا الشكل هو أكثر أشكال التعصب السلفي مخاتلة : الاعتقاد المقدس بتفوق وعلو الغرب علمياً وتقنياً على كل أنماط الحياة الأخرى ، والمُلتطخة بوفائها المتخلف للتقاليد والتعصب « الديني » والمعارضة المسيئة لكل « حضارة » أو تقدم ، معياره الوحيد القدرة على تسخير الطبيعة والإنسان بالعلم والتكنولوجيا .

ولقد وفر هذا المفهوم الوضعي والمتمثل بترتيب هرمي الشكل لثقافات وحضارات العصر الديني ، وفر أساساً أيديولوجياً لكل السياسات الاستعمارية والتي تُسمى « استيعابية » والتي تمثلت في إدماج « نخبة محلية » ، أي هؤلاء الذين قبلوا التخلي عن ثقافتهم للارتباط مع نظام المحتل والتحالف معه . وهكذا « أدمجت » الجزائر مثلاً بالكامل في فرنسا ولم تعد « مُستعمرة » بل أصبحت « إدارة أو محافظة » في ١٨٨١ وكاملة « الاندماج » في فرنسا .

ولقد أفضت فكرة جول فيري ، والمتمثلة في تهر المسلمين عن طريق نخبة علمانية إلى النتيجة التالية : في ١٨٩٠ : ١.٩ ٪ من المسلمين في السن المدرسي كانوا مسجلون في مدارس فرنسية و ٤.٣ ٪ في ١٩٠٨ ، و ٨.٨ ٪ في ١٩٤٤ . وهكذا من بلد كان من بين تعداده ٦٥ ٪ من « المتعلمين » الناطقين باللغة العربية في زمن الأمير عبد القادر ، أصبحت الجزائر يوم تحريرها بعد ما

يقرب من قرن ونصف من « الوجود الفرنسي » ، بلداً يشكل فيه
الأميون ٦٥ ٪ وذلك بطرد الثقافة العربية وتسهيل الثقافة
الفرنسية لأقلية ضئيلة جداً .

وتلخص دائرة المعارف الفرنسية « معايير الاستيعاب الثلاثة » في إطار الهجرة
وليس في إطار الاستعمار كما يلي :

- التجريد والتعديل الثقافي والذي يتخلى بموجبه المهاجر عن ثقافته ويقبل قيم
ومعايير سلوك « البلد المضيف » .

- الاندماج ، والذي يُقاس بتحويلات شخصية « الفرد المرشح » للاستيعاب .

- الانتشار أو التناثر واقتبس « لا يكون الاستيعاب كاملاً ما دام حديثو
الوصول لا يزالون يتمتعون بهوية منفصلة وهذا الفقدان الكامل للهوية
الاجتماعية يشكل أحسن مؤشر للاستيعاب الكامل » . (دائرة المعارف الفرنسية ،
مجلد ٢٢ ص ٦١٨) وينتهي بهذا وجود المهاجرين كجماعة ويتم تفتيتهم ونثرهم
حسب معايير الفردية الغربية .

وهكذا أدت عقيدة التطور الإنساني ، والتي كانت ذروتها « الحداثة » الغربية ،
أدت إلى إنكار وتدمير كل أشكال الحضارات الأخرى ، وكذلك إلى إفقار الحضارة
الغربية التي تركت بُعد الجماعة للضمور باسم « فرديتها » وبُعد الإنسان « الأسى »
باسم وضعيتها .

ولقد نتج عن مفهوم العلمانية هذا الملوّث بالوضعية ، ومفهوم الحداثة الذي
التبس بإنكار السمو والمجتمع ، نتج عنه إفلاس أخلاقي في القرب .

وكأي عصبية سلفية ، فإن كل العقائد الجزمية المرتبطة بهذا الانتساب العلمي
الشحولي بالية . والوضعية العلمية الانتساب ترتكز على مفهوم للعلم استهلك منذ
أكثر من قرن من الزمان : وهو المفهوم الميكانيكي المُحرك ، مفهوم أوجست كومت ،
والذي يرى أن العالم مكون من عدد محدود من المجموعات الكلية التي تؤثر على
بعضها البعض عن طريق زيادات أو طفرات قابلة للقياس الدقيق في نطاق ثابت غير
متحرك وفي إطار زمني خطي . وكل هذا يحدث ويستمر خارج الإنسان وما يخصه من

مسائل ، وهذا العالم اليوم ، دون الإنسان ، بال كعذهب أبيكورس ، المذهب الذرى
الراجع إلى ألفى سنة مضت .

ولقد جعلنا تطور العلم فى النصف الأول من هذا القرن ، تُدرك عن طريق
اكتشاف نظرية النسبية والفيزياء الكمية ، ندرك أننا لا نقف فى مواجهة هذا العالم كما
لو كان مجموعة من البيانات ، ولكننا أمام شئٍ دائم التجدد والتولد . ولقد غيرت
هاتان النظريتان واللذان تظهرا فى أساس أى طبيعة فيزيائية حديثة ، غيرتا نظرتنا
للأمور جذرياً .

فلقد اختفى مفهوم « الشئ » المناظر لنفسه والمستقل عن الأشياء الأخرى وعن
الإنسان فى منظور الفيزياء الكمية ، فلقد أصبح المراقب مشاركاً ، والكون نسيجاً من
الروابط والعلاقات لا تُعرّف فيه أى مجموعة فرعية منها إلا بعلاقاتها مع الكل .
وتقدم لنا النسبية (والتي لا تُشكل فيها الكتلة إلا مظهراً من مظاهر الطاقة) تُقدم
لنا الكون كمحيط لا تتجلى فيه « المادة » إلا عن طريق نشاطها وفعلها .

ولقد مر أينشتين بهذه التجربة المأساوية المتمثلة فى زلزال العقل الذى دمر كل
مفاهيم الفيزياء الكلاسيكية : « كما لو كانت الأرض تهوى من تحت أقدامنا ولم يعد
هناك شئ ، محدد فى أى مكان ، فعلا نستند وعلام نُشيد ؟ . الهوية ، والشئ ،
والعلية والمساحة والزمان ... كل هذا الهيكل المُطمئن (هيكلكل ما هو عقلاى)
ينهار » كانت هذه كلماته فى كتابه « معتقداتى » .

ولقد أصبح الانتساب العلمى ، بارتكازه على مفهوم العلم القديم البالى الناظر
إلى الوراء ، أصبح شكلاً من أشكال التشاؤم الخيالى . أو بالأحرى تعصباً سلفياً
شمولياً يقوم على نظرية تقول بأن « العلم » يُوقر حلول كل المشاكل . وكل ما لا يقدر
العلم على قياسه وتجريبه والتنبؤ به فهو لا وجود له . وهذه الوضعية المقلقة المفرطة
التبسيط تستبعد بهذا أعلى مستويات الحياة : الحب ، الإبداع الفنى ، الإيمان .

وهذا التعصب السلفى العلمى الانتساب هو أحد المؤثرات وكذلك أحد وسائط
تفتت الثقافة الغربية ، وهو مُعزز الروح التكنوقراطية ، وستُفضى استخدامات طاقاتنا
التقنية دون تفكير بشأن الغايات والنهايات الإنسانية ، ستُفضى إلى تدمير الإنسان
وكوكبه ولن تُؤدى إلى ازدهار أى منهما .

تعصب روما السلفى القاتيكاني

لا يزال التعصب السلفى الكاثوليكي معاصراً لنا في الحاضر ، بيد أنه لم تعد هناك محاكم تفتيش ولا البابا بايوس العاشر المكافح ضد التجديد ، ولا البابا بايوس الثاني عشر صاعق القساوسة العمال في ١٩٥٤ ، ولكن أتباعهم لا يزالون يحتجزون مستقبلنا كرهينة .

لقد عقد البابا يوحنا الثاني والعشرين مجمع القاتيكان الثاني من أجل تجديد وتحديث الكنيسة حتى تفتح على العالم وتستجيب لمشاكله وحاجاته . وقد ولد هذا أملاً كبيراً أشار إليه ايث جانتيل بايش في جريدة الصليب في العاشر من مارس ١٩٨٩ أملاً في : كنيسة تسمع قبل أن تنطق ، وتستقبل بدلاً من أن تصدر الحكم أو تقضى ، وتعلن بدلاً من أن تتدد .

والآن ، ألا تقدم الكنيسة بهيكل زعامتها الحالي وذلك بعد مضي ثلث قرن على المجمع ، ألا تقدم هذه السمات المميزة لكل تعصب سلفى : العودة إلى الماضي والرغبة في فرض قانونها استبداداً ؟

- على الصعيد الاجتماعي : بلغة شعبية ، العودة إلى التيار المحافظ في مواجهة خيار الفقاء .

- وعلى الصعيد السياسي : العودة إلى مركزية استبدادية تقترب من مجمع ترنت ومجمع القاتيكان الأول أكثر مما تقترب من مجمع القاتيكان الثاني .

- وعلى الصعيد الثقافي : مفهوم غربي تماماً للتعبير عن الإيمان . فالعودة للماضي على الصعيد الاجتماعي ، مثل ما هو على بقية الأصعدة ، هو العودة إلى ما قبل المجمع .

والشيء الجديد جداً الذي ظهر في مجمع القاتيكان الثاني والمعرب عنه في نص

« السعادة والأمل » في ١٩٦٦ كان الانفتاح على العالم والتخلي عن دعاوى الوصاية عليه ، وذلك للذهاب لخدمته في ضوء التواضع التبشيري الإنجيلي مع الاعتراف بـ « استقلالية الحقائق الدنيوية » (ص ١٥١) . كما أن « الكنيسة تعلم بأن الآمال المعلقة على ما بعد الحياة لا تقلل من شأن المهام الدنيوية ، بل تعزز إتمام هذه بالمجاهات ودوافع جديدة » (ص ١١٢) .

ولقد كانت الخلاصة واضحة : « إدراج القانون الإلهي في المدينة الدنيوية » (ص ١٧٤) .

ولقد كان صدى هذه الرسالة حول مهمة الكنيسة التحريرية أكبر ما كان في أمريكا اللاتينية . فانطلاقاً من حالة بؤس وقهر تاريخية ، وممارسات ملموسة تقوم بها « جماعات كنسية » ، وكتيجة لهذه التجربة المزدوجة ، ومنذ ١٩٧٠ ، وُلدت حركات تحرير دينية (لاهوتية) ، ولاهوتيات التحرير ، أو رؤية متحررة للدين ، ارتكزت على اختيار تبشيري إنجيلي يولي الأولوية للأكثر حرماناً .

لم يكتف مؤسسوها - من بيرو والبرازيل والسلفادور وأوروغواي - بالتعاليم الأخلاقية البعيدة عن التاريخ والحياة اليومية ، بل ربطوا بين تحرير الإنسان تاريخياً (التحرير الاجتماعي والسياسي) والتحرر من الخطيئة .

وتتطلب هذه المعرفة الدينية - التي تهتم بحالة السيادة وممارسات المجتمعات الكنسية الجماعية - قلباً جذرياً لاجتهادات الديانة التقليدية .

فبدلاً من استخلاص مذهب سياسي من آيات الإنجيل على طريقة بوسيه في كتابه « سياسات مستمدة من النصوص المقدسة » ، أو من مذهب اجتماعي للكنيسة يدعم ويضمن استمرار النظام القائم ، بدلاً من ذلك عاش المبشرون بديانة التحرير عيشة أولئك الذين تترادف عندهم حالة الفقر وحالة عدم الكينونة .

وفي كتابه « المذهب الاجتماعي للكنيسة كأيدولوجية » المنشور ١٩٧٩ - الناشر دوسيرف - يعطى الأب شينو شرحه للأسباب اللاهوتية التي حدثت بالمجمع للتخلي عن المنهج الاستدلالي لصياغة « مذهب مسيحي عن المجتمع » ، فتحرير المسيح الكامل والقاطع يندرج دوماً في عمليات التحرير التاريخية الجزئية ، وهكذا يتعين محدي لاهوتية مجردة لا تأخذ بعين النظر إلا حالة البشرية الساكنة الذاتية ،

سواء في آمالها أو بوئسها . وكثيراً ما شكل هذا النوع من اللاهوتية - ولا يزال يشكل - الأساس الأيديولوجي لأولئك الذين يمتلكون السلطة الاقتصادية والسياسية ، ويسعون للحفاظ على الحال كما هو ، وهكذا يبرز الإنسان في شكل خالق حربته والذي يبذل جهده ليصنع نظاماً يسمح له بأن يصبح إنساناً .

في زيارة البابا لأمریکا اللاتينية - التي تشكل نصف العالم الكاثوليكي - عام ١٩٨٥ ، تكلم البابا بطريقة مؤثرة عن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها السكان هناك مشكلة الجوع ، فأعلن تضامنه مع الفقراء في الأرض ، وأدان انتهاك الكرامة البشرية ، وناذى « بتأسيس نظام أكثر عدلاً » يصحح الاختلالات والتفاوتات في توزيع الممتلكات والخيرات . ورداً على كلمات وفد جاءه يقول : أهانا نحن جوع ، قال : رغبتى وأمنيتى أن يبقى الجوع إلى الله ويذهب الجوع إلى الخبز ، وأن نجد وسائل توفير الخبز .. رغبتى ألا تكونوا جوعاً للخبز كل يوم ولكن جوعاً لله .

كلمات نبيلة ولكن الحاجات اليومية والفعلية تختلف عن هذا .

ولكن اختبار المقابلات كان له مدلوله ... لقاء ودى مع أنظع الحكام المستبدین ، والمسئول عن قمع أفقر الفقراء الجوع ... الجنرال جالتير .. الحاكم الأرجنتيني الطاغية ... وفي المقابل ، رفض استقبال والدة القس الذي قُتل في المقاومة « كاميلوتورس » ، كذا الأب إرنستو كاردنيال في نيكاراغوا .

ثم بدأت تظهر الكتابات القاتيكانية التي تهاجم لاهوت التحرير ، فرد عليها أسقف كراتيوس في شمال شرق البرازيل ، واثنان من الآباء اليسوعيين ، والأب الياكوريا عميد الجامعة الكاثوليكية في السلفادور والذي اغتاله بعد ذلك عملاء النظام والمخابرات الأمريكية .

تبين من هذه الكتابات أن جوهر ديانة التحرير أن تجعل من الإيمان مصدراً فاعلاً في بوتقة التاريخ .

ويستخلص أدولفر بيريز إسكيقل المعنى الحقيقي والعميق لذلك في حديثه لجريدة الصليب في العاشر من فبراير ١٩٨٦ :

- لقد امتنعت القيادات الدينية كثيراً عن التنديد بالقهر ، وعلى الكنيسة

أن تشعر بالفخر بلاهوتية التحرير ، ولكن عليها أن تقلق كذلك من جراء لاهوتية السيطرة .

- لاهوتية السيطرة ! ماذا تقصد بهذا ؟

- هي ديانة يستخدمها مثلاً العسكريين الأرجنتيين لإخضاع الشعب عن طريق مفهوم للمسيح يجعله مصلوباً دون أمل ، فالدين ينبغي أن يُحرر ولا ينبغي أن يسيطر ، فالإدانة المستمرة في اتجاه واحد ، إدانة لاهوت التحرير ، الأمر الذي يُسعد معتنقي لاهوت السيطرة ، لأنهم بذلك يمكن أن يتهموا كل مسيحي يشترك في نضال من أجل تحقيق الإنسان بالهرطقة .

وفي الواقع ، أفصح في نهاية ١٩٨٤ عن وجود كتيب أو دليل « عمليات سيكولوجية في مكافحة العصابات » أعدته وكالة المخابرات الأمريكية ووزعته على قوات الكونترا المناهضة للنظام في نيكاراغوا ، ويشتمل على دراسة لاستخدام الدين في وسائل الدعاية والبروباغندا ، ويضفي على أعمال الكونترا صبغة مسيحية صليبية ديموقراطية ، ويقترح تسمية هذه القوات « المحاربين المسيحيين » ، وتقع هذه الوثيقة في نفس الاتجاه السياسي كوثيقتي « خطة بانزر » في البرازيل ، ووثيقة « سانتافي » التي ظهرت في ليما - بيرو في السابع من فبراير ١٩٨٥ ، حيث توصي أيديولوجيات ريجان - في الاقتراح الثالث - ينبغي أن تبدأ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بمواجهة ديانات التحرر .

تتجه كل هذه الوثائق إلى روح القسطنطينية ، تضافر القيادة الدينية والسلطة الاستبدادية .

فالعودة إلى الماضي هي عودة إلى مركزية روما الكاثوليكية .

إن تحقيق الكاردينال راتزنجير حول « هدف وغاية رجل الدين » بتاريخ ٢٦ يونية ١٩٨٩ تغفل الباب في وجه أي حوار . ورداً على اعتراض رجال الدين ، تُعلن هذه الوثيقة « إن الهيئة التعليمية العليا الحاكمة ، بموجب السلطة التي تمارسها باسم المسيح ، هي المفكرة الحقيقية لكلمة الله » ، « كما أن الهيا والأساقفة صوهيون صلة العصمة من الخطأ ... ويمكنهم تعليم القواعد الأخلاقية دون خطأ » .

فالعودة إذن إلى الماضي على الصعيد الثقافي هو إعادة انبعاث المركزية العرقية الغربية داخل الكنيسة ، والتعبير عن الإيمان المسيحي بشكله الغربي وحده . ولقد طرح الأب شينو في مايو ١٩٨٧ ضرورة تعددية الثقافات في التعبير عن الإيمان « منذ ١٥ قرن عندما أعطى الإمبراطور قسطنطين الكنيسة وضعها الاجتماعي السياسي ، وجد إيمان المسيحيين قوامه في إطار وشكل روماني ، حتى عند اكتشاف الأمريكتين ، تطور التبشير متبعاً طرق ووسائل الاستعمار ، وكان اعتناق المسيحية تفریباً للشخص في ثقافته المحلية الأصلية ، وهذا ما نراه حتى يومنا هذا ، وقطع بعد قيام الحرب العالمية الثانية بدأت بلدان العالم المختلفة في استعادة الوعي بشأن أصلها الثقافي ، وقهمت الكنيسة آنذاك أن عليها أن تجرد دينها من كسوته الأوروبية حتى يناسب المحليات المختلفة ، وأن تحقق عالميتها في ظل تعدد ثقافاتنا » .

ولقد كانت « تصفية استعمارية الدين » هذه في جدول الأعمال في العالم الثالث منذ المجمع ، ولاحظ المحرر الديني لجريدة لوموند في ١٢ فبراير ١٩٩٢ أنه قد أصبح من المتناقض جداً « في حقبة سافر فيها البابا أكثر من أي وقت سابق، أن رسالة الكنيسة ليست مركزية وموحدة فحسب ، ولكن الأنكى أنها مقدمة بلغة الغرب الثقافية » .

وتبين الرسالة البابوية الموجهة لقساوسة أمريكا اللاتينية بمناسبة القرن الخامس لتنصير العالم الجديد (الأمريكتين) ، والتي صدرت كمرسوم من قبل البابا يوحنا بولس الثاني في ٢٩ يونيو ١٩٩٠ ، تبين تماماً هذا الازدواج في التعصب السلبي الغربي : وهو كون الغرب مصدر ونموذج كل ثقافة وما يترتب من استبداد عن هذه العقائدية المركزية الإثنية .

ويدل عنوان هذه الوثيقة على روحها : ١٩٩٢ ليست ذكرى الشروع الاستعماري الكبير الأوروبي الأول والذي بدأ بإبادة قارة (٨٠ ٪ من الهنود الأصليين أبيضوا عن طريق السخرة وأوبئة الجدري ومرض الزهري) ولم ترد كلمة واحدة عن أي من هذا في الصفحات الـ ٤٦ كأنه لم يحدث شيء آخر في ١٤٩٢ سوى بداية التنصير) .

ولم يكن هناك أي نقد ذاتي حول دور الكنيسة الرسمية التي دعمت الجريمة ، لأن البابا آنذاك قسم العالم الجديد بين أسبانيا والبرتغال بقرعة « التنصير » عينه، ولا تشير الرسالة إلا إلى بعض الآباء الشجعان الذين أدانوا مساوي الاستعمار مثل

بارثولومى دى لاس كاساس المدير بالإعجاب والمسمى (حامى الهنود)، والذي طرده المستعمرون من أبرشيته . والرسالة لا تتكلم كذلك إلا عن « إساءات المستعمرين المستوطنين » ولا تقول شيئاً عن مبدأ الاستعمار ذاته ولا نظام التملك والذي يمنح المستوطنين سلطة متروكة لهم لتحديدتها بمعرفتهم وذلك على الهنود، معيدة بهذا واقع الرق .

ولم تحتو الوثيقة إلا على سطرين حول « الثقافة المحلية » من إجمالي ٤٦ صفحة ، وذلك في تحية عابرة لها . أنها قد « أثمرت قيماً روحية وإنسانية » . ولكن الوثيقة أغفلت ذكر ما هي هذه القيم ونسيت أن تذكر أنها دُمِرت بفعل تضافر جهود الغزاة والكنيسة الرسمية التي أحرقت كل الكتابات التي كانت الناقل لهذه الثقافة ، كما كان مثال الأسقف ديجو دى لاتد والذي أباد حرقاً كل آثار ثقافة المايا المكتوبة وكتبها المقدسة ، وهشم كل تحفها الفنية باعتبارها أوثان .

ويرى البابا يوحنا بولس الثاني من هذا الغزو ومحاكم التفتيش هذه التي استوردت من الغرب إلى أمريكا ، يرى أن النتيجة « عموماً إيجابية » (٤ من الرسالة) .

ومنذ ذاك الحين سارت كل توجيهات التنصير الجديد (والمطالب به كل رجال الدين والراهبات) والتي يسميها البابا زرع ثقافة الإنجيل في نفس الطريق السابق ، فلا يجب أن يُنظر إلى المسيحية كدين أو إيمان يمتد بجذوره في ثقافات وروحانيات محلية من أجل إخصابها وزيادة ثمارها ولا لتعلم شيء منها ، كما لا يهتم بكشف ثراء الحضارات الإنسانية والذي يمكن أن يعطى الرسالة المسيحية تعبيراً جديداً عن عالميتها وعن كاثوليكيته ، كلا فليست هناك مهمة مناظرة لرجال الدين وراهبات أمريكا اللاتينية إلا أن يكونوا جزءاً تابعاً لتاريخ « البعثات التبشيرية » التقليدية : ففي روح الأبوية الاستعمارية الغربية المهيمنة ، ينبغي استجلاب كل شيء من الخارج .

وهكذا تكتسب إدانة ديانات التحرير في هذا السياق كل شكلها التعصبي السلفي . تتردد الرغبة في تصفية استعمار الدين واضفاء طابع نسبي على الثقافة الغربية . من أجل صون قيمة المسيحية العالمية . ويقوة جاء الرد في كتاب أحد الآباء اليسوعيين في الكاميرون ، الأب هيجيا « تحرير الكنائس الواقعة تحت الرصاية » : ليست المسيحية

ديناً غربياً ولكنها ديناً شرقياً استحوذ عليها الغرب وختمه بطابع لا يمحي من فلسفته وقوانينه وثقافته ثم قدمه بعد ذلك بهذا الشكل لبقية شعوب العالم . وعلينا أن نطبع هذا الدين بدورنا بطابعنا نحن الذي . لا يمكن أن يمحي ، دون أن نرفع الأرسطوطالية الطومانية (نسبة إلى أرسطو والأب طوما الاكوني) ولا الفكر البروتستانتي الألماني والأأنجلوساكسوني ولا بعض العادات الفرنسية القديمة ، أو الإغريقية الرومانية أو البرتغالية أو الإسبانية ، دون أن نرفع كل هذه إلى درجة الوحي الإلهي .

ودفاعاً منه عن لاهوتية تولدت من لقاء متعمق بين الكنيسة وثقافات العالم . خلص الأب جان مارك إيلا الكاميروني إلى أن « زرع الثقافة » لا ينبغي أن يُستخدم عنراً لتجاوز هذه المشكلة .

وهذه الريبة تجاه النماذج الغربية تشهد بأن الأمر هنا لا يتصل بكونه أزمة إيمانية ولكن أزمة الثقافة التي يُعبّر فيها هذا الإيمان عن نفسه .

ولفهم أشكال التعصب السلفي غير الغربية ، من الملائم أن نتساءل كيف اتخذت ردود الفعل الراضة في مواجهة نموذج تعصب سلفي انحلالى (يحاول أنه يظهر إما بمظهر « تقدمي » (التعصب السلفي الوضعي والتعصب السلفي الساليني) أو بمظهر يتميز بنطاق عالمي (كاثوليكي) ، كيف اتخذت ردود الفعل هذه مظهر التراجع بدلا من التجاوز .

لقد كان الاستعمار والاستعمار الجديد إنكاراً تعصبياً سلفياً للثقافات المحلية . وتعصب « الهوية » السلفي ما هو إلا رفض هذا الإنكار ، ويتخذ هذا أيضا شكل الرفض الكامل .

ولا يمكن لمكافحة التعصب السلفي أن ننطلق من تعصبنا نحن السلفي ، أي من هذا « الشعور بالأهمية والكفاية » ولا هذا الانغلاق على النفس وهذا الاطمئنان بتفوق ثقافة بزعم أنها فريدة وذات قيمة عالمية ، وعليه فإنه انطلاقاً منها يتم قياس كل الثقافات الأخرى . فلا يمكن أن يوصف المرء « بمتعصب سلفي » بذريعة أنه لا يشاركني ثقافتى ولا دينى ولا عدم إيمانى . « فتعصبه السلفي » لا يمكن أن يتم تعريفه إلا انطلاقاً من إحدائيات إيمانه هو : فهل هو كافر أو جزئى بالنسبة لـ « سلامة وكمال » الرسالة التي ينتسب إليها ؟

ولا يمكن لنقد التعصب السلفي أن يكون فعالاً إلا إذا تأسس أولاً على المعرفة الكافية للثقافة وللدين ، والذي يُشكّل التعصب انحرافاً عنهما . وهكذا فقط يمكن لنا أن نساعد الآخر لكي يفهم أن ما يسميه هو « دفاعاً شاملاً » عن دينه وثقافته هو « تعصب سلفي » وذلك لأنه قد ربط بين دينه وثقافته في الإطار والشكل الثقافي والمؤسس الذي أخذ هذا الدين في مراحل سابقة من تاريخه (لأنه لا يأخذ بفهم هذا الدين بكامله) .

ومن دروب الشعور بالأهمية الذاتية الغربية أن يعتقد المرء بأن ثقافته أرفع ، وذلك ببساطة لجهله بكل الثقافات الأخرى والتي يمكن لنا انطلاقاً منها أن نُكوّن وجهة نظر ناقدة لثقافتنا نحن ولانحرافاتنا .

وينبغي لمكافحة التعصب السلفي ، بالنسبة لنا نحن الغربيين ، أن نبدأ بعملية نقد ذاتي عن طريق إدراك تعصبنا نحن السلفي ، ودعواتنا الاستعمارية التي دعوتنا أن نعتقد بأننا الأساتذة والأسياذ في العالم بدلا من أن نضع ثقافتنا في هيكل الثقافات الكوكبية ليس من أجل « استيعاب » الآخرين ولاحتي من أجل مجرد تحملهم ، ولكن من أجل قبول الحوار الحقيقي ، ذاك الحوار الذي يتأسس على اليقين بأننا جميعاً يمكن أن نتعلم من بعضنا البعض .

و فقط هذه الممارسة ، والمتمثلة في الإخصاب المتبادل ، هي التي مستتجيب لاحتياجات عالم لا يمكن إلا وأن نفكر فيه كعالم « واحد » ، واحد على كل المستويات الاقتصادية والإيكولوجية والأمنية وأصعدة الثقافة والدين .

فإما أننا سنهلك جميعاً أو ننجو سوياً .

التعصب السلفى الإسرائيلى

ولقد كان العامل الثالث الذى أسهم فى نمو التعصب السلفى فى العالم العربى ، وخاصة فى لبنان لدى الأكثر تطرفا ، وبما أضر بجهود منظمة التحرير الفلسطينية الرامية إلى تحقيق قدر من الاستقرار المتوازن ، كان العامل الثالث سياسة زعماء إسرائيل والتي عكبت الاستعمار الغربى .

ولقد بين من قبل ثيودور هرتزل مؤسس الصهيونية ، بين للأوروبيين فى مذكراته ص ١٢٢ « المزايما التى تمثلها وجود دولة يهودية لصالح أوروبا قاطبة » . وأعلن فى كتابه « الدولة اليهودية » ص ٣٢ أنها « ستكون معقل متقدم للحضارة الغربية فى مواجهة البربرية (الوحشية) الشرقية » !

وانفصالا عن تقاليد الأنبياء اليهود العظيمة ، وعلى الرغم من الإدانة القطعية لصهيونية ثيودور هرتزل السياسية من قبل أغلبية المحاكمات آنذاك (والذين نددوا بهذا الإحلال « لدولة إسرائيل » فى مكان « إله إسرائيل ») أنشئت دولة تتأسس على أكثر المبادئ قديما ، مبادئ قديمة تُشكل قاعدة السياسة العدوانية المستمرة والتوسع واستعمار الأراضى المحتلة بالمستوطنات . وانتظم هذا كله انطلاقا من مفهوم طائفى وعنصرى للدولة .

وحسب قانون إسرائيل الأساسى (وذلك لأنه ليس لهذا البلد دستور بعد) ، يكون إسرائيليا من تتوفر فيه الشروط التالية :

- « بولد لأم يهودية (معيار عنصرى) » .

- « أو يتهود حسب أحكام الشريعة (معيار دينى طائفى) » .

كما تعطى دولة إسرائيل مثلا نمطيا للتعصب السلفى : فهى تطالب بأرض

فلسطين باسم مفهوم رجعى قبلى للدين .

ولقد قدم الحاخامات المتعصبون السلفيون الذريعة الأيديولوجية وهم يُشبهون التوراة وكأنها عقد ملكية يحمل توقيع « الله » ، قدموا هذه الذريعة الأيديولوجية لطرد وذبح الفلسطينيين ، السكان الأصليين المسلمين والمسيحيين ، ولقد أمكن القيام بإرهاب الدولة هذا دون رادع أو عقاب بفضل دعم الولايات المتحدة السياسى والعسكرى والمالى غير المشروط على مدى ما يقرب من نصف قرن ويفضل تواطؤ الغرب برمته .

ولقد غَدَى مثل هذا الوجود الغربى بهذا القرب وهذه الوقاحة فى قلب العالم الإسلامى ، غدى (كرد فعل) التيارات « الإسلامية الانتساب » بل ساعد على إقامة الديكتاتوريات العسكرية والتي بررت سيطرتها واستبدادها بإشارات (خاصة شفوية) إلى ما تقوم به إسرائيل من فظائع وأعمال وحشية .

وأخيرا ، فإن الحركة العالمية الصهيونية هى إحدى هيئات دولة إسرائيل فى العالم أجمع كما ينص قانون إسرائيل . ويقول قانون الكنيست الصادر فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ عن المنظمة الصهيونية للعالمية : « تعتمد دولة إسرائيل على مشاركة كل اليهود وكافة المنظمات اليهودية فى تشييد الدولة » . وفى يوم الاثنين ٩ يوليو ١٩٩٠ ، أعلن حاخام فرنسا الأكبر جوزيف سيثروك للإذاعة الإسرائيلية فى القدس : « إن كل يهودى فرنسى ممثل لإسرائيل » وفى نفس اليوم ، أعلن لرئيس وزراء إسرائيل آنذاك ، إسحاق شامير: « كن على ثقة بأن كل يهودى فى فرنسا مدافع عما تدافعون عنه » . ولدى عودته إلى باريس أكد : « ليس هناك فى قلبى أدنى فكرة متمثلة فى ولاء مزدوج » .

وهذا التسييس للدين وتقديس سياسة ما هما من صفات التعصب السلفى .

ولقد أضفى على هذا المفهوم طابع رسمى عن طريق قرار الكنيست فى يوليو ١٩٥٤ ، المادة ٥٩ : « بالاتفاق مع المنظمة الصهيونية العالمية ، وبموجب التفاهم بين الحكومة والهيئة التنفيذية الصهيونية ، تمنح الحكومة دعمها الوفى للحركة الصهيونية » . وهكذا أصبحت الحركة الصهيونية جهازاً رسمياً فى دولة إسرائيل . أصبحت كقطاع إعلامى للبروباجاندا فى السفارات ، تعمل بكفاءة ، أولا فى الولايات

المتحدة ثم فى أوروبا كلها للحصول على الدعم غير المشروط والموافقة ، أو على الأقل السكوت على كل ما تقوم به إسرائيل من أعمال ضم من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ إلى غزو لبنان ثم القمع الوحشى للانتفاضة فى الأرض المحتلة ، واستمرار مصادرة الأرض الفلسطينية وكل أعمال العدوان الإسرائيلى . وهكذا تطور لدى الشعوب المسلحة شعور بالقلق بأنه هناك مؤامرة عالمية وحصار عليهم وذلك بسبب الموافقة التى منحتها الولايات المتحدة لكل تعديات دولة إسرائيل ، وبسبب موقف الإعلام العالمى الدائم والذى مثل روح حرب صليبية ضد الإسلام .

ومن الواضح أن هذا المناخ مراراً (فى كل البلدان ذات الأغلبية المسلمة) لظهور الديماغوجيات وظهور الطائفات التعصبية السلفية ، والتى تعتبر نفسها المدافع الخالص والعتيد عن التقاليد الإسلامية فى مواجهة الغرب وطلائع حملاته الصليبية الجديدة المتمثلة فى التعصب السلفى الإسرائيلى .



تبعات الاستعمار : التعصب السلفي الإسلامي الجزائري

يتمثل المصدر الرئيسي لكل أشكال التعصب السلفي في يومنا هذا في القهر و قمع هوية مجتمع أو ثقافته أو دينه .

ومثال قريب هو مولد التعصب السلفي في الجزائر ، فالاستعمار الفرنسي لم ينكر فحسب قيم هذا الشعب على مدى فترة امتدت طوال أكثر من قرن ، بل إنه ، بعد التدمير الوحشي المترتب على الغزو ، استمر هذا الاستعمار الفرنسي في « إدماج » و « استيعاب » الذين قبلوا فقدان هويتهم ، فلقد شجع دوما وأبد العناصر الأكثر رجعية وتعصبا ، والذين تحولوا بفعل خضوعهم للسلطة الفرنسية إلى متواطئين مستكينين . وفي نفس الوقت اضطهد الاستعمار « علماء الدين التقدميين » أمثال الشيخ ابن باديس والشيخ الإبراهيمي الذين كانوا يُعَلِّمون إسلاماً متفتحاً مستجيباً لاحتياجات عصرنا ، والذي جعلهم أساتذة الفكر في أعين أغلبية زعماء حركات التحرير وحرب الاستقلال .

ولقد أظهر تحرير الجزائر من المستعمرين « المستوعبين » تيارين قياديين ، نظرا إلى المستقبل كافتباس مزدوج لنموذج النمو الغربي . الأول في « هيئته السوقية » للإنتاج ، والذي دفع بالتصنيع إلى آفاق عملاقة وتسبب في إفراغ الريف ، والآخر في « هيئته الرأسمالية » لطريقة استهلاك سكان المدن الميسورين ، والتي زادت من مديونية الدولة ، لحساب قلة من الأغنياء وأصاب الفساد القادة الذين حالفوا المصالح الغربية .

ولقد نتج عن إخفاق هذا الاقتباس المزدوج ، بطالة متفاقمة بين الشباب في هيكل ديموغرافي شاب (٥٠ ٪ من الجزائريين دون سن السادسة عشر) خاصة بين فئة الشباب التي دخلت مجال التعليم فأصبح لها تطلعاتها المستقبلية .

ولما فشل هذا الشباب في الحصول على منفذٍ لطاقتاه ، انتهى به الأمر إلى تشكيل جمهور من البائسين اليائسين ، فريسة سهلة للديماغوجيين - وفي هذه الأرضية وكّد التعصب السلفي في الجزائر . أولاً ، اتخذ شكل وطنية متأججة أشعلها طغيان المحتل السابق ، والذي أصبحت حتى لغته محل الرفض . ومن الطبيعي أنه بعد طول احتقار الاحتلال للغة العربية ، طالب هذا الشعب بالحق في أن يتمكن من إعادة ذاته . ولكن لأن الجزء الأكبر من الثقافة العالمية ، ابتداءً من نصوص الهند المقدسة مثلاً وانتهاءً بأبحاث الدراسات الفيزيائية والأحيائية ، لم تترجم إلى اللغة العربية ، كان هذا الرفض للغة ، يمكن أن تستخدم كوسيط للنقل ، عقبة كبيرة في طريق التعلم .

ولقد كان الشق الثاني لهذه الوطنية التعصبية السلفية المتنكرة في شكل نهضة دينية هو التراجع إلى الماضي . ولقد كان رد الفعل الأول مفهوماً من حيث المبدأ ، أنه بعد طول الاستبعاد لدينه ولثقافته ، كانت العودة إلى البحث فيما كان سابقاً لهذا الاستبعاد وكنقطة انطلاق .

وهذا معناه بالنسبة للجزائر العودة إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي ، بل إلى ما قبل السيطرة التركية . وهكذا اندرج العصر الذهبي في أعماق القرون الماضية في زمن « العروبة العربية » الخالصة . وكان يمكن لهذا أن يُشكّل نقطة انطلاق طيبة كتلك المتمثلة في الإشعاع الثقافي العربي الإسلامي في بغداد وقرطبة ، والذي كان مركز الإشعاع لكافة أوجه الثقافة الحديثة في العلوم التجريبية والرياضية والحكمة في التفكير في أهداف هذه العلوم إنسانياً وإلهياً ، وحتى أشكال التصوف والحب الإنساني الأكثر رفعة .

ولكن لم تكن هذه هي النقطة التي انطلق منها المتعصبون السلفيون لإحياء إسلام يجيب عن الأسئلة الحيوية لعصرنا ، فكان الإسلام بالنسبة لهم أن يعيش الإنسان كأحد رعايا الخلفاء العباسيين ، والذين يعود تاريخهم إلى عشرة قرون مضت ، تماماً كما ينادى مونستبور لوفيفر والذي يرى بأن الكاثوليكية لا يمكن أن يعيشها الإنسان إلا في الشكل الذي اتخذته في فترة الإصلاحات المضادة ومجمع ترنت .

فـ « العودة إلى الأصول » أصبحت « عودة إلى الشكل » وهكذا فهذه العودة التي تبعث بالأمل في عصر ذهبي جديد في صدور الجماهير ، حصرت هذا الأمل في تغييرات رمزية شكلية ، ولم تنطرق للجوهر ومن هنا نشأ عجز المتعصبين السلفيين عن تشكيل مشروع للمجتمع ، ولا نجد في برامجهم أي إجابة على المشاكل الأكثر إلحاحاً وحدة اليوم في الجزائر ، أي البطالة، التصحر في الريف ، الأمن الغذائي ، المديونية ، التبعية التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي ، الجيش ، المشاركة الشعبية في حل كل هذه المشاكل والتي سيتوقف عليها المصير .

ولقد كان الحل الذي طرحه « الإسلاميون » لمعالجة مشكلة البطالة مثلاً هو إخراج المرأة من سوق العمل وإعطاء وظائف المرأة للرجال العاطلين ، وبإله من اقتراح خاطئ وغير واقعي اقتصادياً ، لأنه في الوقت الراهن ٧ ٪ فقط من النساء الجزائريات يعملن خارج المنزل .

وهذا يشبه المقترحات التي طرحها لوين في فرنسا والذي زعم بطريقة ديماغوجية أن حل مشكلة البطالة يتم بطرد العمال المهاجرين من سوق العمل ، بدلاً من النساء .

وتحول برنامج القادة « الإسلاميين » إلى تكرار ، بزعم تعليمي ، لصيغ قرآنية ولأحاديث مجردة من السياق ، سواء في الكتاب الكريم أو في التاريخ . وهم ينادون بهذا بطاعة زعماء الدين بطريقة سلبية ، ولا يطالبون بجهد التفكير أو المشاركة .

وكثيراً ما تقع هذه الحركات فريسة سهلة للقوى الخارجية ، والتي نجدها دوماً على أتم استعداد لمساندتهم وتمويلهم تمويلاً سخياً . وهذا هو ما يسمح لهذه القوى الخارجية بتعزيز هيمنتها الأيديولوجية عن طريق تأمين التبعية الاقتصادية .



تدهور الغرب التعصب السلفى الإيراني

ومصدر التعصب السلفى الثانى هو انحلال الغرب الأخلاقى ، والذي يقدم كذريعة (وهو للأسف ذريعة حقيقية) لرفض كل ما لا ينتمى للماضى رفضاً شاملاً ، ويقدم فى مقابله توجه روحى .

ومنذ عصور النهضة ، أى منذ الولادة المتزامنة التى نتج عنها كل من الرأسمالية والاستعمار ، ومجتمعاتنا تعاني من ضмор بعد الإنسان الأسمى ، مما رعى إلى تقليص الإنسان إلى كائن أحادى البعد : أى ببساطة منتج ومستهلك ، لا تحركه إلا مصلحته . وتنطوى حرية الأسواق على تنافس وحشى ومواجهات كأنها تتم فى الغابة بين إرادات القوى ، ابتداء من العنف الذى يسود الشارع إلى « ميزان الرعب » الذى يسود علاقات القوى الكبرى .

ولقد أصبحت التنمية الصناعية من عناصر تهديد الميزان الإيكولوجى البيئى فى كوكبنا ، أولاً عن طريق استنفاد الموارد ثم عن طريق التلوث ، سواء تعلق هذا بالنفايات النووية أو غيرها .

كما أن العلاقات الإنسانية قد تفتتت فى غابة صراعات القوى والنمر : من « ميزان الرعب النووى » ومذابح العالم الثالث على الصعيد الدولى إلى عنف الأفراد والمجموعات .

ولقد نتج عن هذا التدهور الأخلاقى زيادة مطردة فى معدل الجرائم : ففى ١٩٨٩ فى نيويورك ، بينت الإحصاءات أن إنساناً يُقتل كل خمس ساعات ، وتغتصب امرأة كل ثلاث ساعات ، ويُعتدى على شخص كل ثلاث دقائق . وكإحصاء سنوى

يشكل هذا ٧١٢,٤١٩ جريمة لهذه المدينة وحدها . ولا تعطى إحصاءات الشرطة هذه إلا الحالات التي تم الإبلاغ عنها ، ومن بينها ١٩٠٥ جناية قتل ، و ٣٢٥٤ جناية اغتصاب ، و ٩٣,٣٧٧ جنحة سرقة في الشارع . وهناك ١٤ مليون مدمن مخدرات في أمريكا بكاملها ، وينعكس نمط الحياة هذه أيضا في الأقلام الأمريكية التي تُبثُ كل مساء على العالم .

وتكتب جماعة الپانكس شعاراتها . بسبب انهيار المجتمع ، وانتشار هذه الأرواح التي تعيش دون أمل . تكتب على فاناتها « لا مستقبل » . ويُذَكِّرُنَا هذا الانهيار بتشوهات الانحطاط والانهيار الروماني في أحلك ساعاته .

هذا إذن هو « نموذج » الانفلات دون وازع من إيمان أو قانون الذي يفرضه الغرب على العالم تحت شعارات متنوعة : العالم الحر ، التحرر ، الديمقراطية ، الحداثة إلخ . ولقد انتهت سيطرة الغرب وهيئته على إدارة الكوكب خمسة قرون بكارثة . كما أن استمرار علاقات التبعية ، حتى بعد تصفية الاستعمار ، والتي فُرِضَتْ عن طريق الاستعمار الجماعي - بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - اقتصاديات مشوهة ، لا تعتمد على احتياجات هذه الشعوب ، ولكن على منتج أوحده أو محصول أوحده يوجه للتصدير لخدمة قوائد الديون ، وأفضى كل هذا إلى النتيجة التالية : ٥٠ مليون حالة وفاة بسبب الجوع وسوء التغذية . وهكذا تفرض سيطرة الغرب الاقتصادية على العالم الثالث خسائر أضعاف أضعاف خسائر قبلة هيروشيما .

وفي المرحلة الأولى ، من هذا العالم الذي لا معنى له ولاهدف إنساني ، والذي لا تحكمه إلا قوانين الاقتصاد والسوق ، وحيث لا تشكل فيه الحياة الروحية إلا شيئا داخليا لا يلعب أي دور في تنظيم العلاقات الاجتماعية ولا في توجيه العلوم والتقنيات حتى تساعد على ازدهار الإنسان بدلا من أن تدمره ، ظهرت حالات هروب فردية في طرق كاتماندو والطقوس الغيبية الخفية، والبحث عن مُعلمين ومرشدين روحيين ، ثم أنه بعد ذلك أدى إلى ردود فعل سياسية رافضة رفضاً شاملاً لحضارة الغرب الفاسدة .

وأحسن مثال على هذا الرفض يتمثل في الثورة الإيرانية. فهي أولى الثورات

الموجهة ليس فقط ضد هيكل اقتصادي واجتماعي ، أو ضد نظام سياسي ، لكنها موجهة ضد حضارة ، حضارة الغرب .

فعلى مدى سنوات عديدة ، رأى هذا البلد العريق في نظام الشاه رفضاً وإنكاراً لأعظم ما كان في تاريخه الإسلامي . فقد فرض الشاه (بمساعدة جيش تسانده الولايات المتحدة عسكرياً وفنياً ومالياً ، وبمساعدة شرطة السفاك : البوليس السري السياسي الإيراني ، المتقنة لأفزع أنواع التعذيب) ، فرض طغيانا إرهابياً . ولقد أخضع الأغلبية الساحقة للسكان من الفلاحين والعمال وصغار التجار لحياة متخلفة كأنها تنتمي إلى ألف سنة مضت ، وذلك مع منح كل الامتيازات لبضعة تجار مليارديرات متحالفين مع شركات الغرب الكبرى . ولقد كان رمز هذه التضليلات الغامضة والتي أسماها الغربيون ، خاصة الأمريكان ، « بالمعجزة الإيرانية » (لأن سياسة الشاه قد جعلت منه شرطى حماية البترول في الخليج) كان رمزها الحفل الأسطوري لألفية عرش الطاروس ، وأظهر فيه الشاه نفسه كخلف للأخمينيين متجاهلاً قرون الحضارة الإسلامية وراجعاً لأجداده الوثنيين . ولقد اشترك في هذه المسرحية الهزلية كل قادة الدول الذين حرصوا على استمرار فرض الرصاية على شعوب الخليج ، وكانت تكلفة التبذير والتحضر والأبهة مليارات ابتلعت في صحراء يسردها الجوع .

ولم يكن بوسع المعارضة أن تعبر عن نفسها إلا في المساجد ، حيث أدان آيات الله وحجج الإسلام والملاي فساد النظام وولاء المطلق للولايات المتحدة ، ووحشية ممارساته القمعية . وتكونت في إطار هذه التعاليم الأخلاقية كوادر الحركة الثورية . وأصبح هؤلاء الذين سجنهم النظام أو عذبهم (وهم عشرات الألوف) ، أو الذين اغتيلوا أو تم نفيهم ، أصبحوا « شهداء » وأبطال الإسلام المجاهدين . والكلمة « شهيد » وقع ديني وشعبي عميق في إيران ، لأن نموذج الشهيد الأول كان سيدنا الحسين ، حفيد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والذي قتله ثاني ملوك بني أمية .

وهكذا انصهرت السياسة مع الدين في بوتقة الكفاح ضد الطاغية وحلفاء الأجانب .

وعندما هرب الشاه تاركاً لجيشه ولشرطته ولشهبور بختيار مهمة القمع بالحديد

والنار ، عجزت هذه القوة عن احتواء حركة الشعب الغاضبة . وعلى الرغم من الخطر والتهديد ، وصل آية الله الخميني إلى طهران ، واستقبلته جموع حافلة رأت أنه قد بدأ يحقق وعد ظهور « الإمام » وهو روح حية في الإسلام الإيراني .

وعندما أصدر شهبور بختيار أوامر حظر التجول محذراً بإطلاق النار على مخالفى الحظر ، أعطى الإمام الخميني تعليماته لكل الشعب بالسير فى الشوارع فى ساعات الحظر .

وهنا وقع أهم الأحداث ، جمهور أعزل يواجه جنود الحرس الإمبراطورى « الخالدين » وذاك الجيش الذى كان يسمى « بخامس جيش فى العالم » . ولقد وقع مئات القتلى ولكن لم يُترك مكان أى من « الشهداء » خالياً . وهُزم الجيش ونزع سلاحه دون أن توجه ضده ولا حتى طلقة واحدة وقع أمام نداء « الله أكبر » .

ولقد كان فى هذا تكذيب جديد لكل توقعات الاستراتيجيين السياسية والعسكرية ، والتي قامت بقياس القوة بحجم العتاد والإدارة العسكرية ، كان التكذيب مماثل لذاك الذى كنا رأيناه سلفاً فى فيتنام والجزائر . ففى ضيق أفتقهم الوضعى ، لم يفهم استراتيجيو الغرب سبب فشلهم ، وهو أن الإيمان لا يمكن إدخاله كبيانات ومعلومات فى حواسبهم الآلية ودوائرها الإلكترونية .

ولقد أصبح الإمام الخميني بهذه الهالة العظيمة ، هالة النصر السلمى والقوة الروحية فى مواجهة قوة السلاح المادية ، أصبح الإمام زعيم البلد الروحى باسم المعنوية الإلهية فى مواجهة قمع « الشيطان » الأمريكى وتابعه : الشاه السابق ، وبدأ فى أعين الجماهير أخيراً تبلور شكل النصر وانتصار الخير على الشر .

ولقد بدأت الثورة الإيرانية أولاً بخلع رموز نموذج الحياة الأمريكية التى رغب الشاه فى فرضها عليه . فعلى سبيل المثال ، حُرقت دور السينما الأمريكية ، وأفلام العنف والأفلام التى ترسم نمط حياة تسيطر عليه المادة ، وحرقت الملاهى الليلية ، وهُشمت جبال من زجاجات الخمر . وهكذا ولدت أول ثورة موجهة ضد الحضارة الغربية والتى لم تُقاوم فحسب فى انحرافات وانحلالها ، ولكن فى أساسها ذاته وأكثر الأشكال قدماً للإسلام أصبح أقوى فى تعصبه السلفى ، لا سيما وأنه تعرض للقهر سنوات طويلة من نظام الشاه المرعب وسادته الأمريكان .

ولكن لو كان لطاقة معنوية أخلاقية أن تسمح بتدمير نظام ووضع الغايات الإنسانية والإلهية لمشروع المجتمع في سياسته واقتصاده ، ولكنها لا تقدم لا الوسائل ولا التقنيات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف ، فكيف إذن تمكنت هذه التوجهات المعنوية من توليد التعصب السلفي ؟

لعب في هذا الإطار عاملان تاريخيان دوراً هاماً : « الإمامة الشيعية » والتي أضفت على السلطة طابعا شخصياً ، وحرب العراق وإيران ، والتي تحالف فيها العالم أجمع ضد إيران ، بما جعل هذا النظام يتطرف ويصبح راديكالياً .

فمن أهم خصائص الإسلام الشيعي « الإمامة » ، ووجود « إمام مختفٍ منتظر » ، ولقد اعتبر الخوميني « ممثله » المرئي ، والذي تحيط به مجموعة حقيقية من رجال الدين في تدرج زعامي ديني : آيات الله ، حجات الإسلام ، الملالي . فلقد أضفى عليهم نضالهم ضد استبداد الشاه ، وغزو الغرب الأخلاقي ، وعدد الشهداء من بينهم ، أضفى عليهم كل هذا هالة من الهيبة العظيمة . وهكذا تكون نوع من أنواع حكم رجال الدين ، مهدداً لظهور « الإمام المختفي » .

وأعلن الخوميني : « من وجهة النظر الدينية ، أنا مؤهل لأفعل ما أقوم به » فهذا التفويض الإلهي ، والذي دعمه موافقة أغلبية الشعب الكبرى ، منحه كل السلطة وكذلك منحها للزعماء الدينيين .

ولقد ظهر عنصر رئيسي جديد في هذه الثورة الإيرانية الإسلامية ، وهو أن « إضفاء القداسة » على السياسة كان حتى ذلك الحين في خدمة استبداد الأمراء والطبقات المتمتعة بالامتيازات ، بينما أصبح الآن تبوء الجماهير سلطة الإسلام . ولقد كان هذا حدثاً ذا أهمية كبرى لحركات التحرير : تحرير الإسلام من سيطرة القوى العميلة لقوى خارجية ، ودوره في التيارات الثورية .

ولقد أثار هذا الجانب « الثوري » في الحدث الإيراني الخوف والكرهية لدى كل قوى العالم ، فأطلقوا العراق في الحرب عليه ، وكونوا تحالفاً عالمياً ضد الثورة الإيرانية ، كما كان الحال سلفاً في أوروبا عندما تحالفت ضد الثورة الفرنسية التي هددت كل العروش ، وفي هذه الحرب الشاملة التي شنها صدام حسين ضد إيران ، بناء على توصيات الولايات المتحدة ، قدمت فرنسا والاتحاد السوفيتي السلاح للمعتدي ، حتى عندما كان يتصرف كمجرم حرب باستخدامه الأسلحة الكيماوية ، ودفعت السعودية

ودول الخليج ديون العراق ، ووصل الأمر بالجامعة العربية في ١٩٨٨ إلى إعلان إيران « العدو الرئيسي » .

وأدت هذه الحرب العالمية على إيران إلى التشدد والإرهاب كما حدث لفرنسا في ١٧٩٣ ولروسيا في ١٩٢٠ بعد غزو قوات التحالف .

وبطبيعة الحال ، أطلق ضجيج إعلامي ضخم ضد التطرف والتعصب السلفي الإيراني لـ « تشبيهه بالشيطان » ، ومن الملاحظ كذلك أن وسائل الإعلام ركزت على إيران ، بينما ساد الصمت المليء بالاحترام بشأن التعصب السلفي السعودي الأكثر ضراوة . فلو أنه مثلما حدث في إيران أن قُطعت يد وارتكبت أعمال تعذيب جديرة بالإدانة ، قد كان هذا بفعل قضاة لا يمثلون التيار الرئيسي « لا عقول ولا قلوب لهم » على حد قول رافسنجاني (رئيس وزراء إيران) ، ولكن لم يكن هذا أبداً بتعليمات مركزية ، وأضاف أن الحكومة لم تتدخل لأن السلطة التنفيذية لا ينبغي أن تتدخل في أعمال السلطة القضائية . وهكذا وعلى عكس ما حاولت أن تظهره بيانات الصحافة عن الرعب الواقع في إيران ، مثلاً « إيران تستخدم آلة لقطع الأيدي » (قد كان هناك بالفعل بعض التطبيقات الوحشية لهذا الحد للأسف) ، توقفت هذه الممارسات بسرعة جداً .

بينما في السعودية ، وفي كل يوم جمعة ، « وبأمر السلطة » و بالتنفيذ العلني ، تُوقع عقوبات قطع اليد أو الجلد أو حتى الرجم أحياناً ، وقطع الرقبة ، دون أن تولي وسائل الإعلام الغربية عشر الضجة الإعلامية الموجهة ضد إيران . ومع هذا ، فإن هذا التحيز الإعلامي لا يُبرئ التعصب السلفي إطلاقاً ، والذي ترتب عليه إصدار الخوميني ، في ابتعاد كامل عن روح القرآن ، إصداره حكم الموت على كاتب اتهم بسبّ الدين أو الإله *

وهنا نرى الخط الفاصل بين إيران والسعودية ، والذي يفصل بين الصراخ الإعلامي والصمت المحترم ، فهو الخط الذي يُرسم ليفصل بين هؤلاء الذين يُدينون تحلل الغرب وهؤلاء الذين ينضمون إليه |

* اتهم سلمان رشدي بسب النبي محمد صلى الله عليه وسلم والارتداد عن الإسلام ، فإذا ثبت ارتداده ، فعقوبة ذلك فيها خلاف بين الفقهاء ، القتل أو الاستتابة أو الترك ، ويُتُرق البعض بين من يرتد في بلد دينه الإسلام أو غيره ، وبين من يرتد ويؤلب ضد الإسلام أو لا يؤلب .

نهضة الإسلام ؟

لا يمكن أن تقوم نهضة للإسلام في يومنا هذا إلا إذا اكتشفت كل أبعاده ، تلك التي صنعت عظمته في بدايته وفي فترات ازدهاره حتى القرن الثاني عشر الميلادي .

« بَعْدَهُ الْعَالِي » ، بعده القرآني ، وذلك حتى لا يُخلط بهذا التقليد أو هذا التراث من تقاليد الشرق الأوسط وماضيه ، وللمحيلولة دون انغلاقه على نفسه ، فكثيراً ما نسعى إلى زيادة حدة الشعور بخلاقاته واختلاقاته أو تجميل منشأه بدلاً من نشر رسالته .

« بعده الروحاني » وبعده الحب فيه ، والذي قد دافع عنه كبار الصوفية من « ذي النون المصري » إلى « ابن عربي » ، والذين دافعوا عنه ضد كل الشكليات والشعائرية والحرفيات الجافة . وأركان الإسلام هي دعائم هذا النوع من الحياة : الصلاة لأجل الرجوع إلى الله والاتحاد معه ، الزكاة من أجل الاتحاد بالناس ، الحج من أجل الاتحاد بالجماعة ، والصوم من أجل تذكّر الله وتذكّر الجياع .

وهذه الأركان تؤيد الحياة المكرسة لعبادة الله والتعاون مع الناس ، فهي وسائل لتحقيق هذا الهدف وحياة مثل هذه . فما هو المصير الذي تؤول إليه هذه الدعائم لو قُصِلت عن غاياتها ؟ ما هو مصير هذه الأركان إذا لم تعد تدعم شيئاً ؟ أطلال كمعابد الإغريق تقف اليوم أعمدتها كأذرع فارغة في سماء جرداء .

« وبعده الاجتماعي » مع استعباد غلبة المصالح المتضاربة وتراكم الثروات في قطب والبؤس في قطب آخر في المجتمع . أنشد فقط سيجد الإسلام الروح الثورية لمبادئه ويتوقف عن كونه وسيلة في خدمة الأمراء وأهل بلاطهم .

ولا يمكن لأي نهضة في العالم الإسلامي أن تقوم إلا بتغيير جذري في طريقة تعليم الدين : فالعلماء ، فقهاء الدين ، وتحويلهم للشريعة إلى شكلية قانونية جافة ، والأمراء الذين يخدمهم هؤلاء ، هم المسئولون عن تهميش الإسلام بسبب التعصب السلفي .

ولن يتم شيء إن لم يُنزع عن هذه الفئة المحدودة والمحصورة المسيئة والمتحجرة ، إن لم يُنزع عنها الإحتكار الذي تفرضه على التفسير (الاجتهاد) وحققها في التلاعب بالملايين من المسلمين وخلق صحراء فكرية جرداء في دار الإسلام .

إن رسالة القرآن الأساسية هي دعوة كل مسلم أن يتأمل شخصيا - ودون وساطة رجل الدين - وأن يكون مسئولاً عن نفسه وأن يشارك في خلق نظام اجتماعي ، وأن يشترك في وضع سياسة واقتصاد على أسس الإسلام الأخلاقية ، وهذا لا يتم عن طريق عزل النفس والتهليل بالإشارة إلى الفروق بيننا وبين الآخرين ولكن على العكس ، الدخول في حوار أخوي مع المسيحيين وكل الناس أيا كانت انتماءاتهم (حتى لو كانوا يعلنون أنفسهم ملحدين) والذين يتصرفون بيقين من أن العالم له معنى وهدف ، وأنه واحد وأن كل واحد منا مسئول شخصيا عن نصرة هذه « الوحدة » في مواجهة الخصوصيات ونصرة هذا « المعنى » والوقوف في مواجهة كل الانحرافات واقتصاد السوق الفوضوي والسياسات الاستبدادية .

فالإسلام ، بإيمان الملايين من البشر الذين يعيشون هذا الإسلام ، والذين تبينوا أنهم قادرون على عيش إيمانهم حتى لو كان الثمن الشهادة ، هذا الإسلام يمكن أن يلعب اليوم دوراً هاماً إلى جانب الأديان الأخرى والتي قامت بتحديث نفسها ولا تنوى أن تتحول عن هذا الطريق .

ففي مواجهة كل هذه التعصبات السلفية ، قام لاهوتيو التحرير في أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا وحققوا فعلاً تحولاً جذرياً في اللاهوتية التقليدية .

فالإسلام هو أيضا يحتاج إلى نهضة تجديد تحريرية خاصة به .

كيف يقاوم التعصب السلفي ؟

أولاً : ما لا ينبغي

كيف نقوم بمقاومة التعصب السلفي ، أحد الأمراض الفتاكة في نهايات هذا القرن العشرين بداخل كل الأديان وكل السياسات ؛ ربما أن علينا أن نتفكر أولاً فيما ينبغي تجنبه : لا تنازلات ، لا تضليلات ، لا قمع .

التنازلات

تتولد التنازلات من الخطأ المتمثل في الاعتقاد بأن اقتباس بعض النظريات من التعصب السلفي ، تلك التي أدت إلى نجاحه ، الاعتقاد بأن هذا الاقتباس سيجعل من الممكن استقطاب بعض مؤيديه . وهكذا فإن كل الأحزاب الفرنسية انخرطت في هذا السبيل الفتاك في مواجهة جان ماري لوين ، وفي هذا قبولهم قاعدة اللعبة التي أقرها ثم الانطلاق من نفس الأرضية .

والمثل النمطي الواضح هو مثل لوران فابيوس ، رئيس المجلس الوطني الفرنسي ورئيس الوزراء الأسبق والذي أعلن في التلفزيون « إن إجابات لوين أطروحات غير صالحة لمشاكل حقيقية » . وليست هناك وسيلة أكثر فعالية في تضليل الرأي العام . فهي أسئلة لوين ذاتها هي التي تسمح الحوار السياسي في فرنسا وذلك عن طريق تحويل الانتباه بعيداً عن المشاكل الحقيقية .

فالمسألة الأساسية التي طرحها لوين هي ما يلي : هل يمكن أن نحل مشكلة البطالة في فرنسا عن طريق طرد العمال المهاجرين ؟ وردد لوين كإجابة الشعر التالي : « ٢,٥ مليون عاطل في فرنسا هم ٢,٥ مليون عامل مهاجر زائدين عن اللازم » .

والكذبة الخبيثة في هذا السؤال نفسه هو أنه ربط بين مشكلة البطالة ومشكلة الهجرة . وكما ستري، يماثل هذا الربط بين مشكلة الهجرة والعنصرية ، وهي أحد الفخاخ التي وقع فيها كل ساستنا .

في ١٩٧٤ ، كان عدد العمال المهاجرين كما هو اليوم ولكن نسبة العاطلين آنذاك كانت تمثل (بالمقارنة إلى نسبة اليوم) الربع فقط . فليس من الصحيح إذن أن البطالة متأثرة بالهجرة . ولكن البطالة متأثرة بالديناميكية الاقتصادية . فإيقاف الهجرة رسمياً من قبل الحكومة في ٣ يوليو ١٩٧٤ لم يوقف زيادة البطالة على الإطلاق .

على أى حال ، هذا من الحقائق الاقتصادية التى تنسحب على العالم أجمع :
فالبطالة لا علاقة لها بزيادة السكان . فاليابان بلد مكتظ بالسكان ولا يعانى
من البطالة بينما أن كندا ذات نسبة السكان المنخفضة ، يعانى ١٠ ٪ من سكانها
من البطالة .

وهكذا قد حول سؤال لوين الانتباه عن المشكلة الأساسية ، فلا بد من وضع حد
للسياسة التى تصنع البطالة ويشكل فيها التسليح والنووية عنصرين أساسيين ، وهذا
لسبب بسيط وهو أن الصناعات هى التى تتطلب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات
لأدنى عدد ممكن من الوظائف أو فرص العمل الدائمة التى يمكن أن يتم خلقها .

والسؤال الحقيقى هو كيف نعيد إحياء الاقتصاد مع الاستجابة لاحتياجات
الشعب الفرنسى الحقيقية دون حيز ربع ميزانية فرنسا للتسلح غير المفيد . الحل هو
التوقف عن برنامج أهوس للمفاعلات النووية التى تدمر إمكانية البحث والتنمية ،
وذلك بإنتاج الطاقة بوسائل أخرى ، مع تخفيض الأضرار والاستثمارات . ولكننا نقوم
بإعداد مراحل جديدة لمفاعلات نووية تستهدف تصدير الطاقة مع استبقاء الأخطار ،
ومنها خطر النفايات الضارة التى سنتركها ميراثا مرعبا للأجيال المقبلة .

وبدلا من إعادة التفكير من جديد فى مشروع لإعادة الهيكلة الشاملة والمتناسقة
للاقتصاد ، نفرض على أنفسنا الركود متحملين وأبل العواقب التى ستحل على الأكثر
حرمانا الذين يواجهون مشاكل الحصول على عمل ، خاصة الشباب الذين لا تدريب لهم
ولا مشروع ، والذين يجدون أنفسهم فى مجتمع لا هيكل له . وهذه الحالة الاقتصادية
تُفسح الطريق أمام ديماجوجية لوين الجماهيرية التوجه وتُزيد من وقعها ، تلك
الديماجوجية التى تنصب جميعها على أكثر المحرومين حرمانا ، العمال المهاجرين .

وبالمثل ، أصبح التعايش أكثر صعوبة ، ليس بالضرورة بسبب الهجرة ، والتى
أوقفت رسميا منذ عام ١٩٧٤ كما رأينا . ولكن بسبب عدم كفاية الخدمات الاجتماعية
والإسكان وهذه مشكلة عامة يواجهها كل من الفرنسيين والمهاجرين .

ويتعرض تعليم أبناء المهاجرين للاضطرابات أولا بسبب حاجز اللغة . فالسياسة
التعليمية التى لا تأخذ مأخذ الجدبة ضرورة حل هذه المشكلة تفضى إلى اضطرابات
أيضا فى تعليم بقية الأطفال مما يؤدي إلى شكاوى مشروعة تتقدم بها أسر هؤلاء .

فمعدل الجرائم الصغيرة والجُنح يزداد كلما انخفض مستوى المعيشة : وهذا المعدل لا يرتبط بالأصل أو المنشأ العرقي ولكن بظروف المعيشة دون الإنسانية .

هذه هي « المسائل » الحقيقية ، والتي تختلف تماما عن تلك التي يجربها فيها لوين هو والذين يقبلون مسائله الزائفة ، بدلا من إظهار أن مشاكل المهاجرين والمحرومين الفرنسيين واحدة وأن حلها يندرج في إطار حل اقتصادي واجتماعي شامل وليس في إطار التمييز العرقي .

ونفس هذه التناقضات والالتباسات تراها لدى چاك شيراك رئيس وزراء فرنسا وعمدة باريس الأسبق ، والذي في خلال حملته الانتخابية الرئاسية في مارسيليا ، أدان التخوف من الأجانب كلاماً ، ولكنه أضاف إضافة شبه قورية عن هذا الشعور ، شعور الخوف : « إن كنت عاجز عن تقبله إلا أنني قادر على تفهمه » . غريب هذا « التفهم » لمشاعر التخوف من الأجانب . تفهم طالما تُرجم في شكل محالقات انتخابية مع حزب لوين ، الجبهة الوطنية ، وعدم فهم للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح للديماجوجيات الجماهيرية التوجه أن تستغل مصاعب حقيقية وتُصبُّ على كبش الفداء (أي العمال المهاجرين) المظالم المشروعة التي يؤكدها نظام يسحق الفقراء أيا كانت جنسيتهم أو أصلهم العرقي .

لقد سعى رئيس الوزراء - وبأى ثمن - إلى التوصل إلى اتفاق مشين ، كذاك الذي تم التوصل إليه حول « الدفاع النووي » والذي ، في مجال مشاكل المهاجرين ، تبلور في « مسألة الحجاب الإسلامي » أحد أعظم الهدايا التي أهديت للوين .

فلقد جعلت الهستيريا السياسية العنصرية الموجهة في وسائل الإعلام ، جعلت من مسألة خمار الرأس مسألة من مسائل الدولة ، وبرزت في إطار هذه المسألة (وكأنها أدوار في مسرحية تراجيدية) برزت تلك الكلمات الشجيرة المشحونة بالخوف والقلق والكراهية ، العائدة إلى عصر مضى : تعصب سلفي وعلمانية ، إسلام وهجرة ، الخمار الذي سيتحول إلى « تشادور » ، ثم « التبشير » وفي نهاية هذا التصعيد سمعنا عبارة « مأساة الهوية الفرنسية » ١

ما الذي كان في بداية هذا الهوس ؟ في كراي وكذلك في مونفرمي ، فعل من أفعال التمييز العنصري : هل حدث أبداً أن وجه اللوم لطالبة مدرسة لأنها علقت على

رقتها صليباً أو نجمة داوود ، وهى علامات خارجية لانتمائها الدينى ؟

ولقد خلق التوافق المشين مناخاً متعصباً سلفياً كمناخ الحملات الصليبية .
ويمكن للوين أن يفرح بهذا التجمع الرحدوى . فهل هناك قدر أدنى من التعصب
السلفى فى منع الخمار عما هو فى فرضه ؟ فرضه كما هو الحال فى السعودية أو نزعه
بالتوة عن الطالبات الجامعيات فى مدخل الجامعة كما هو الحال فى تركيا ؟

فهل انحدر بنا الحال للاختيار بين فرنتستين إحداهما على النموذج السعودى
والأخرى على النموذج التركى ؟ فلا هذا الحل ولا ذاك سيكتب له المستقبل . ولكن
فى أوهامهم يبدو أن البعض يميلون إلى النموذج التركى ، ونجد لهذا الميل
مبرراته القريبة :

إن الحجاب سيكون رمزاً لتفريب المرأة واسترقاقاتها . فهل ستسى أن هذا الخمار
كان أيضا خمار مريم العذراء كما تشهد عليه كل التماثيل المسيحية ؟ وأنه منذ قرون
لباس الراهبات . لقد أكدت إحدى « المدافعات عن حقوق المرأة » فى برنامج تلفزيونى
« إن الأمر يتصل بالدفاع عن كرامة المرأة » ، فهل سنحظر على الراهبات ارتداء الخمار ؟
ولا ينتج عن هذا التمييز سوى نار التعصب لدى الجانبين : فلو كان « الإدماج »
يتطلب تدمير الهوية الثقافية ، فإننا ندفع المهاجرين أن يختاروا ما بين الإدماج
والتعصب السلفى والذي يشجعه التعصب وعدم السماحة .

ولقد نُظمت مائدة مستديرة بقصر ماتينيون عن موضوع : « الهجرة
والعنصرية » . وهذا بشكل اعتماد أرضية لوين فى قبوله هذا الافتراض : ستكون
هناك علاقة علة وأثر بين الهجرة والعنصرية لأن الأولى تولد الثانية .

وهذا التأكيد لا أساس له إطلاقاً لأن التأكيد على هذه العلاقة هو تناس لأن
العنصرية ، فى كافة القواميس ، تعرف على أنها أيديولوجية تفترض وجود عرق
أسمى من عرق . هل هذه الأيديولوجية هى التى سيعيشها الفرنسيون ؟ أم الكثير من
المشاكل المحددة التى أشير إليها : الإسكان ، العمالة ، التعليم ... وهى مشاكل ترجع
إلى غياب سياسة حقيقية تجاه القطاعات الاجتماعية الأكثر حرماناً دون تمييز عرقى أو
تمييز على أساس الهوية ؟

ففي هذا المنظور ، بل في هذا المأزق ، تتشكل « تنسيقات » بنفس انحراف تلك التي تشكلت في ماتينيون ، نشهد انبعث المسائل العزيزة على لوپن والتي تناقشها المعارضة بصوت أخفت وبعد تنازلات ، الواحدة تلو الأخرى ، يستوعبها روكارد في « الميثاق الأدنى » .

وأول التنازلات الهامة جدا ، لأنه تراجع عن المبادئ : سحب اقتراح تصويت الأجانب المهاجرين في الانتخابات المحلية . وما هو أكثر فظاعة هو : أن في هذا « الميثاق الأدنى » تم إدخال مواضيع قمعية وأحكام مسبقة أشارت إليها المعارضة أثناء « الاجتماع العام الخاص بالهجرة » . فمثلا المشروع الخاص بإصدار تشريع عن « ختان البنات » الذي يمارسه بعض الأقارقة أو حول تعدد الزوجات الذي تُدد به بقوة ، بينما يتصل الأمر بحالة ظاهرتين نادرتين جدا فيما بين المهاجرين ، وأن القوانين العادية العامة موجودة بالفعل من أجل منع الممارسة التي تسبب التشوه ، ممارسة الختان ، وأيضا لمنع أي انتهاك للقانون الفرنسي في مجال الميراث والخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على الزيجات المتعددة والتي هي محدودة جدا بين المهاجرين .

كما يحق لنا أن نسأل ، لماذا انتظر هؤلاء ، كل هذا الوقت للتأثر بهذه الممارسات لدرجة توخي عقوبات قانونية ضدها ؛ إن فرنسا ، كالمجترا ، كانت ذات السيادة في أفريقيا السوداء ، خلال قرن من الزمان . فما الذي فعلته لوضع حد للممارسة (ختان البنات) اللا إنسانية عندما كانت السلطة في يدها حتى تسمح لنفسها اليوم بأن تجعل من هذا سببا للاستبعاد الاجتماعي حتى مع أن الأمر لا يخص في فرنسا إلا بعض الحالات الفردية النادرة جدا ؟

لقد حكمت فرنسا جزءاً كبيراً من العالم العربي الإسلامي خلال أكثر من قرن من الزمان . هل يمكن أن يكون السبب هو أن تعدد الزوجات والذي تحظره القوانين ، مندرج عمليا بشكل منافي في الأخلاق والعادات ، ذاك الذي جعله من الصعب أن يُبين بوضوح الانتقال من حالة القانون إلى حالة الواقع في الوقت الذي نشهد فيه غياب الدقة في تشريعاتنا ؟ فلماذا نضع من هذا اليوم ، وبهذه الضوضاء ، سببا للتمييز؟ بينما لم نقم بأي جهد في هذا الطريق عند ما لم يكن هذا يضر التجارة في أيام الاستعمار ، بل كان يوفر اليد العاملة الرخيصة بسبب زيادة عدد السكان ، أو عندما

كنا نحتاج هذه اليد العاملة خلال سنوات التوسع حتى عام ١٩٧٤ ؟ لم نسمع باقتراح أى قانون من هذا النوع آنذاك ؟ .

ونحن نرى الآن المدافعين الأفاضل عن الأسرة يريدون أن يضاعفوا من عدد العقبات القانونية أمام جمع شغل الأسر . إن هذا ليس خطراً كبيراً (٢٩ ألفاً فى ١٩٨٩) ولكن موضوعاً ديماجوجياً لا نود أن نتركه حكراً خالصاً للوئين .

ولا يمكن لمثل هذه السياسة إلا أن تؤدي إلى ازدياد التعصب السلفى الذى نواجهه فقط بطرق قمعية ، وازدياد طاقة الجبهة الوطنية التى تقبل مطالبها الواحد تلو الآخر فى تنازلات متعاقبة .

فعندما تكلم ميتران عن « حد أو عتبة السماحة » وأعلن روكارد « أن فرنسا لا يمكن أن تستقبل كل بؤس العالم » ، فهم يكررون بلفظ خجلة أو أكثر تأكيداً ، شعار لوئين الأكبر الذى وضعه فى ١٩٨٢ فى المؤتمر العام للجبهة الوطنية فى مدينة نيس « إن عدد العاطلين تضاعف لا سيما وأن حدودنا مفتوحة أمام كل عاطلى العالم » .

فلو استمرت كل الأحزاب فى التكلم فى مسائل لوئين ، فمن السهل أن نفهم كيف أن لوئين نفسه الذى ولد كل هذه المسائل ، أكثر مصداقية ، وأن كل هذه التنازلات خدمته : فحزبه الذى لم يكن له نشاط فى وقت التوسع الاقتصادى بـ ١٪ من الأصوات فى الانتخابات التشريعية فى ١٩٧٤ و ٤٤٠٠٠ صوت فى ١٩٨١ ، حصل بعد تجميد الرواتب والأسعار فى ١٩٨٢ على ٤.٤٠٠.٠٠٠ صوت فى انتخابات الرئاسة فى ١٩٨٨ .

إن احتمالات ازدهار لوئين ستزداد بتطورات أوروبا ١٩٩٢ والتى ستفرض مثلاً بذريعة « التنافسية » مراجعة تخفيضية لكل ما يرفع سعر اليد العاملة وذلك لأن فرنسا تتجاوز بـ ٥ ٪ المتوسط الأوروبى فى « أعبائها الاجتماعية » .

كما يمكن أيضاً أن يستفيد مدعياً « دفاعه عن مصالح فرنسا » فى انتقاده لأوروبا من « أدنى نقطة » لوجهة النظر الوطنية محولاً الانتباه مرة أخرى بعيداً عن المسألة الحقيقية وانتقاد أوروبا من أعلى ، أى من وجهة نظر انغلاقها فى وجه العالم الثالث بينما أن مصلحة الشعب ومصلحة الجميع تتطلب الانفتاح .

ثانياً : التضليلات

إن التضليلات تحول الانتباه عن المشاكل الحقيقية : فالإجراءات السياسية تنحو إلى إخفاء المسائل الحقيقية ، وذلك لأن هذه التضليلات تجعلنا نعتقد أن العنصرية هي المعيار السياسي الذي يسمح بتصنيف الفرنسيين في صف اليمين أو اليسار . فالفرنسيون « العنصريون » هم الذين يعارضون وجود المسلمين « المتعصبين السلفيين » .

فالعنصرية ، ولنكرر تعريفها مرة أخرى ، القناعة التي بموجبها توجد أعراق عليا وأخرى سفلى ، عنصرية درومونت أثناء محاكمة درايفوس لا يمثلها واحد بالألف من الفرنسيين ، وهي نفس نسبة « التعصب السلفي » بين المهاجرين . فعندما يقوم هؤلاء « المتعصبون السلفيون » بتعبئة تابعيهم مثلاً عندما يطالبون بقتل سلمان رشدي ، فعددهم لا يتجاوز ٣٠٠ (وكثيرون من هؤلاء سذج بسطاء) ، وذلك من بين ملايين المسلمين الذين يعيشون في فرنسا ، ٣٠٠ فقط أجابوا الدعوة التي وجهها محرض مشاغب لهم بالذهاب للتجمع في شارع سياستوبول في باريس .

ولا شك في أن هذا الاستقطاب المفتعل مفيد جداً للوطين . ونلاحظ هنا النمو المتوازي بين لوين وجمعية مكافحة العنصرية . فالترويج الإعلامي لرئيسها هارلم دزير وتدفق المساعدات الحكومية لمساعدة حركته ، تتبع نفس المنحنى ، منحنى الزيادة الذي يمثله لوين وجبهته الوطنية التي من المفروض أن دزير يقوم بمكافحتها . لماذا ؟ لأنه هنا أيضاً نقف معتمدين نفس أرضية لوين كما لو كانت العنصرية ومناهضة السامية من أهداف حركته .

ولم يولد هتلر ولم تولد النازية ، وهي أبلغ تعبير عن التعصب السلفي ، لم

بولندا فقط من فعل تفكير رجل واحد فكر في الإهانات والمآسى التي انهالت على الشعب الألماني بسبب معاهدة فرساي - كما يتولد اليوم في العالم الثالث العصيان والتعصب السلفي من جراء الإهانات والمآسى التي فرضها صندوق التقد الدولي والبنك الدولي في شكل « سياسات التكيف الهيكلي » - بل تولد من غضب الملايين من العاطلين الألمان الذين كانوا يعيشون أزمة لاهل لها . فلم يصل هتلر إلى السلطة بفعل انقلاب ، بل بانتخابات « ديموقراطية » حصل فيها على الأغلبية . فلقد جذب الملايين من أصوات العمال الذين وعدهم بنهاية البطالة والذل ، وبطريقته هذه حل مشكلة البطالة وذلك بتحويله العاطلين إلى عمال من أجل زيادة التسليح ، ثم تحويلهم إلى جنود ثم تحويلهم إلى جنث هامة .

ولكن ديماجوجيته وجدت قبولا في ظل الحالة السائدة آنذاك ، حالة المواجهات بين أحزاب سياسية دون مشروع أو برنامج ، تصطدم في مشاجرات عقيمة للوصول إلى السلطة أو للاحتفاظ بها . فلقد استفاد من ملل الناس من هذه السياسة المسرحية ومن مواجهة فساد الأحزاب ، وهكذا قد كانت سياسة الزعماء الكاركتورية هذه من ناحية وبأس الجماهير من ناحية أخرى الأرض الخصبة وسماها الذي غذى هذه الزهرة المتوحشة .

أليست هناك الآن في فرنسا (دون طفرة أو قفزة ودون تغيير جذري في المواجهة) ، الظروف أو الأساليب المماثلة التي يمكن أن تنجم عنها هذه الآثار ؟

ففي الماضي وبالنسبة لهتلر ، لم تكن « العنصرية » إلا ذريعة من أجل تحقيق أهدافه ، وهي الوصول إلى السلطة مع الاستفادة من الأزمة الاقتصادية . فلقد كان هناك ٩ ملايين عاطل في ألمانيا في ١٩٣٣ . واستفاد من تحلل نظام الجمهورية الألمانية وفساد الأحزاب والآثار الفظيعة المترتبة على معاهدة فرساي ، أي بعبارة واحدة ، بأس الشباب والعاطلين وشعب لم يُقدّم له أي حزب من الأحزاب مشروعاً اجتماعياً ذا مصداقية .

لقد كانت هذه ثورة « العدمية » وتمكنت علناً من التعبير عن نفسها بهذه الطريقة في شكل عام وتجمع « البائسين البائسين » الذين أصابهم اليأس بسبب غياب منظور المستقبل وصاروا فريسة لأقبح الديماغوجيات الشعبية التوجه .

ونرى التشابه بين هذه الحالة والحالة التي أدت إلى ميلاد لوين .

فلقد تمكن هتلر ببراعة من تجنب كل التدخلات من جانب « الديموقراطيات التحررية » المزعومة ، وذلك في تنصيبه لنفسه كزعيم « مكافحة البولشفية » . ووجه الأساقفة الألمان المجتمعون في فولدا في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ نداءً قالوا فيه : « إن زعيم ومستشار الجمهورية ، زعيم الرايخ ، أدولف هتلر أدرك في الوقت المناسب حجم كارثة البولشفية . فلقد كرس نفسه بكل طاقاته من أجل تجنب الشعب الألماني والغرب برمتهم هذا الخطر الهائل . ويعتبر الأساقفة الألمان أن من واجبهم أن يؤيدوا زعيم الرايخ في كفاحه هذا وذلك بكل الوسائل المتاحة لهم في المجال الديني » .

وينفس هذه الروح في ميونيخ في ١٩٣٨ ، سلم دالاديه وشامبرلين لهتلر ، لتشجيعه في كفاحه ضد البولشفية ، سلموه تشيكوسلوفاكيا ومعها مفتاح غزو أوروبا .

فلم تكن العنصرية والوطنية لهتلر إلا اللباس الذي غطى به خطة سيطرته ، فقد صور اليهودي كبولشفي وكمسيطر على السلطة المالية في آن واحد : البولشفية اليهودية . وكان اليهودي كبش الفداء ، كرمز لكل مآسى ألمانيا ، كما يصور اليوم لوين أبناء شمال أفريقيا أو المغاربة على أنهم المسئولون عن البطالة وعدم كفاية المساكن وتدهور الحالة الأمنية ... إلخ.

والنظرة إلى لوين على أنه ببساطة « مناهض للسامية » هو الانزلاق في نفس هذه الأوهام والتضليلات . فمن الملاحظ أننا نستقطب الحلاف القائم ضده بشكل متزايد حول كلامه أكثر من حول أفعاله : فلقد أولت وسائل الإعلام مقاما أكبر جدا لتجاوزاته الكلامية البغيضة عن « حاشية في التاريخ » « ديورافور المحرقة » عما أولت لمقترحاته المحددة لطرد الملايين من المهاجرين .

فمن غير المعقول أن نضع على قدم المساواة بيانات لوين المخزية ضد اليهود و « أعماله » المنتظمة من أجل استعداد الفرنسيين على المغاربة ، والذين هم في الواقع هدفه ، لأنه حول هذه المسألة ، يمكن أن يقوم بتعبئة الملايين من السذج والذين يرون في المهاجر العربي منافساً في سوق العمل ومتطفلاً مضيقاً في الإسكان الشعبي أو صاحب ملف الجنح المحتمل مسقبلاً .

إن تضليلات هارلم دزير ورابطة مكافحة العنصرية والتي يحركها من بُعد بمهارة جوليان دراي ويرانر هنري ليفي ، من نتائجها أنها تزحزح مركز المقاومة الحقيقي عن مكانه . وهذا بالطبع ليس الهدف الواعي لجماهير المساندين الذين ينضمون لهذه الحركة عن شهامة وكرم وشعارهم « لا تمسوا صديقي وزميلي » . وأحد الأمثلة النمطية لهذه التضليلات هي مظاهرات الاحتجاج على الواقعة المخزية ، واقعة تدنيس المقابر اليهودية في كارينتراس .

تعبئة جماهيرية عملاقة .

ضد من ؟

ضد شيء مجرد ، العنصرية . لأنه حتى الآن لا يعرف أحد من المسئول عن هذا الفعل المشين .

ولكن لمن ؟ أعلام دولة إسرائيل . حيث يُذبح الأحياء يوميا . ترفرف على هذا الجرم الذي وقع ضد الأموات . ولم يجرؤ أحد على التنديد بوجود هذه الأعلام سوى سيمون فيل التي نددت بوجود هذه الأعلام وكان مقابل شجاعتها أنها تعرضت للسب في اليوم التالي .

أليس من الملائم أن يُذكر هنا بعبارات الكاتب طاهر بن جلون في جريدة لوموند في ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ غداة مذابح صابرا وشاتيلا في لبنان : « من درب المصادفة الطريفة أنه عندما يكرر الإنسان ما يقوله كثيراً تصبح أقوال الإنسان مؤشراً كبيراً . فلقد صرنا نعرف فائدة الاعتداءات المناهضة للسامية في أوروبا وعلى من تعود هذه الجريمة بالفائدة » .

ألا يمكن أن نضيف أن هذه التغطية الإعلامية المنقطعة النظير لحادثة تدنيس مقابر كارينتراس الذي جاء في تلك اللحظة التي قتل فيها سبعة من العمال الفلسطينيين في حيفا ، ووقع فيها الضحية رقم ٧٠٠ من بين الفلسطينيين منذ قيام الانتفاضة ، وأعلن فيها بيان عن لجنة الدفاع عن الطفولة (وهي هيئة أمريكية سويدية) أن ٦٠ طفلاً دون سن الخامسة عشرة قتلهم جيش الاحتلال في فلسطين ؟ هل ذكر أحد بمناسبة الحادث الاستفزازي المشين في كارينتراس أن قادة إسرائيل قد ازالوا ومسحوا من على وجه الأرض بالجرافات ٣٥٠ قرية فلسطينية بمقابرها ؟



ثالثاً : القمع

هناك مثل نمطى على مساوى الطريقة القمعية : إنه فى اتخاذ جريمة وقعت ضد المقابر اليهودية كذريعة لمهاجمة المهاجرين زاعمين مهاجمة لوين فقط ، فى هذا اغتيال ليس فحسب لحرية الصحافة ولكن للبحث التاريخى .

وهنا نجد أنفسنا بالضرورة على طريق قوانين الطوارئ . وفى نتائج قضية كارينتراس ما هو جدير بالملاحظة . أولاً ، الانتهاء بزعماء الحزب الاشتراكى إلى سحب مشروع القانون الذى كان سيمنح المهاجرين حق التصويت ، وهذا على الرغم من عدم وضوح العلاقة بين هذه المسألة ومسألة كارينتراس . ثانياً ، مبادرة الحزب الشيوعى الفرنسى نحو توافق الآراء المشين : مشروع قانون يحكم المحاكم والهيئات القضائية فى المسائل الخاصة بالحقائق التاريخية فى كل ما يخص الحرب العالمية الثانية، ويحظر تشكيك المؤرخين فى خلاصات ونتائج محاكمات نورمبيرج .

وبموجب هذا « القانون المشين » ، « قاتل الحرية » كما قال ديموقراطيو القرن الماضى ، أدرج فى قانون حريات الصحافة لـ ١٨٨١ ، أدرجت مادة ٢٤ مكرر : « يعاقب بعقوبات منصوص عليها ... الذين يفتنون ... وجود جريمة أو جرائم ضد البشرية كما هى مُعرَّفة فى المادة ٦ للمحاكم العسكرية الدولية المرفقة باتفاق لندن الصادر فى ٨ أغسطس ١٩٤٥ » .

بهذا تصبح الحقيقة التاريخية رسمية وغير قابلة للمساس بها ، قدسها القانون ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن تشكك فى نتائج محاكمات نورمبيرج ، والتي أصبحت المعيار المعصوم والقاطع حول الحقيقة التاريخية فيما يتصل بالحرب العالمية الثانية ، ولم يحصل قرار محكمة طوال التاريخ وفى أى مكان كان على مثل هذه الصفة التقديسية .

هذا برغم أن محكمة نورمبرج ، في قول قضاتها ومن أنشأوها ، كانت « محاكم استثنائية » و « آخر فعل من أفعال الحرب » . لقد قال النائب العام الأمريكي روبرت جاكسون في جلسة سماع يوم ٢٦ يوليو ١٩٤٦ : « إن الخلفاء يجدون أنفسهم اليوم من الناحية الفنية ، في حالة حرب ضد ألمانيا ... فهذه المحكمة ، بصفتها محكمة عسكرية تُمثل استمرار لجهود الحرب التي بذلتها دول الحلفاء » .

وهكذا عُرِّف دستور هذه المحكمة كما يلي « المادة ١٩ : لا تلتزم المحكمة بالقواعد الفنية الخاصة بإقامة الأدلة . وتقوم المحكمة باعتماد وتطبيق إجراءات سريعة قدر المستطاع (والصيغة الإنجليزية تستخدم كلمة سريعة) وغير رسمية وتقبل أي وسيلة تعتقد بقيمتها الإقناعية . المادة ٢١ : لا تطلب المحكمة تقديم الأدلة بشأن الأعمال ذات الشهرة العامة أو العلنية وتعتبرها مسلماً بها . كما تعتبر هذه المحكمة وثائق وتقارير الحكومات الأعضاء بالأمم المتحدة ، أدلة حقيقية » .

ولم يكن لقرارات محكمة نورمبرج وضع فقه قانوني وسابقة فحسب (كما هو في المعتاد للمحاكم العادية والتي هي من حيث المبدأ متروية وغير عاطفية) بل كان لها كذلك قيمة معيارية وضعت بعض الحدود التي لا يمكن تجاوزها في البحث التاريخي (ويترتب على تجاوزها مقاضاة قانونية) وحدوداً أخرى لمناقشة هذه الأبحاث التاريخية ولنشرها أو مناقشتها في الصحف .

ولقياس انحراف مثل هذا الاختيار ، لناخذ مثالين لنصوص وقعت بذلك تحت طائلة هذا القانون .

هذان هما النصان الصادران عن اثنين من أبرز وأثبت مؤيدي النظريات الإسرائيلية والتي تبين مجرد عناوينها نية المؤلفين : « موجز (أو دستور) الكراهة » - ليون پولياكوف « المحل النهائي » - جيرار ريتلنجر ، فلو اقتبس أي شخص الآن من كلمات پولياكوف في الطبعة الأولى لكتابه (١٩٥١) : « فيما يخص المفهوم الفعلي لخطّة الإبادة الشاملة ، فإن الفاعلين الثلاثة أو الأربعة الرئيسيين قد ماتوا . ولم تبق أي وثيقة ، وربما لم يكن هناك أبداً في أي وقت وثيقة » ، لو اقتبس أحد هذا الكلام يكون عرضة

للتقديم للمحاكمة لأنه « يهذر الشكرك » حول وجود خطة إبادة .
 وتكون الجريمة جريمة «مراجعة» : لو اقتسبنا من آخر طبعة في
 ١٩٧٩ ص ١٢٤ التي يقول فيها پولياكوف : « ليس لدينا الوثائق
 التي تخص عملية تكوين الفكرة ، فكرة « الحل النهائي للمسألة
 اليهودية » حتى أنه حتى الآن من الصعب أن نقول «كيف» و«متى»
 و«عن طريق من» بالضبط أعطى الأمر بإبادة اليهود .

كما أصبح عرضة للعقاب أمام المحاكم أيضا كل من يقتبس من كلمات
 مؤلف « الحل النهائي » ، المدافع الخالص عن النظريات الإسرائيلية ، جيرار ريتلينجر .
 وبأطيب النوايا والجهود ، لم يتمكن من رفع عدد ضحايا اليهود إلى أكثر
 من ٤,٥٠٠,٠٠٠ . وعدم الوصول إلى الرقم القدرى ، رقم ٦ ملايين والذي حدده
 النائب العام چاكسون في نورمبرج ، فإن كاتب هذه الاقتباسات يمكن أن يقدم للعدالة
 لـ « تفنيده وجود واحدة أو أكثر من الجرائم المرتكبة ضد البشرية » حسب مادة القانون
 المذكورة . وبتخفيض نطاق جرائم النازية بمقدار الربع بعدم قبول رقم « ٦ ملايين » ،
 فيتهم بأنه أراد أن يبئ هتلر وبعد للنازية الجديدة !

وأنا شخصا شاهد على الضرر الكافى فى هذا القانون والذي تفاقم من قانون
 ١٩٧٢ وذلك لأنه استخدم نفس الاستخدام الذى كان يمكن وأن يستخدمه الأول .

لقد نشرت فى جريدة لوموند فى ١٧ يوليو ١٩٨٢ مع الأب ميشيل لولونج
 والقس ماثيو مقالة حول « مغزى العدوان الإسرائيلى فى لبنان » ورفعت رابطة
 مكافحة العنصرية ومعاداة السامية ضدنا قضية بتهمة « معاداة السامية والإثارة
 الرامية إلى التمييز العنصرى » . وفى مناسبات ثلاث رُفِضَتْ دعوى هذه الرابطة
 وأكْرِمت بدفع غرامة الرسوم والنفقات . وفى ٢٤ مايو ١٩٨٢ انتهت محكمة باريس
 العليا إلى : « إنه ، آخذين بعين النظر أن الأمر يتصل بانتقاد مشروع لسياسة دولة ما
 والأيدولوجية الملهممة لها ، ولا يتصل الأمر بإثارة عرقية ، رُفِضَتْ دعوى الرابطة
 وألْزمت بدفع الرسوم والنفقات » .

وبالطبع لم تذكر أى جريدة . سوى تلك التى اتهم مديرها چاك
 فوثيه فى نفس الوقت الذى اتهمنا فيه . لم تذكر أى جريدة أخرى هذا

الحكم . والآن ويفضل هذا القانون الجديد المشين والذي يُنقِم من الأول لأنه لا يعطى « حق الرد » إلا للبعض من المنظمات فقط (المادة ٧ من قانون ١٩٩٠) وأصبح للرابطة الحق في أن تحدد مَنْ مُعاد وَمَنْ ليس معادياً للسامية، ويحق لها أن تقوم برفع دعوى أو مقاضاة أى شخص على أساس تعريفها . ومفهوم طبعاً في هذا أن هتلر ، المسئول عن قتل ٦٠ مليون في العالم في أثناء الحرب العالمية الثانية ، لم يرتكب في رأى القانون جرائم ضد البشرية إلا في حق اليهود . فأفة النازية كلها لم تكن شيئاً إلا مذبحة يهودية كبرى وكل جرائم هتلر النازية الأخرى المتبقية تدرج تحت طائلة القانون العام المستهان به كـ « جرائم حرب » يمكن أن تتقادم حسب قانون ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤ . ومن الآن فصاعداً يأمر العاريخ الرسمى باحترام هذه العقيدة الجزمية .

وكل من الدارسين والباحثين عليهم أن يلتزموا بهذه الصيغة الشعبية المقدسة الواسعة الانتشار .

مشكلة المهاجرين التعصب السلفي والاندماج

أسباب الهجرة

كانت فترة الهجرة الأكثر كثافة ، تلك التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ إلى بداية أزمة ١٩٧٤ الاقتصادية .

ولقد أعلن مركز الإعلام التعليمي الفرنسي في وثيقته الأولى عن « الهجرة » عن الحقيقة الأساسية التي تم كشفها (ص ٣٥) وهي : « أن البلدان الصناعية هي أكبر المسئولين عن الهجرة » .

فقد نتج عن نهبها لثروات البلدان التي استعمرتها ، البشرية والمادية ، والتي اعتبرت مصادراً للمواد الخام واليد العاملة منخفضة السعر ، وسوقاً لتصريف المنتجات ، نتج عن كل هذا تدمير النظم الاقتصادية التقليدية والهيكل الرئيسية للبلدان المستعمرة ، فلم يبق أمام مواطنيها إلا الهجرة .

والاختيار المتمثل في اختراع مستقبل جديد بدلا من التعرض لآثار ما حدث في الماضي ، هو بمثابة الاعتراف أولا بأن مشكلة الهجرة ليست إلا حالة خاصة في المشكلة الرئيسية في زمننا ، وهي العلاقات مع العالم الثالث ، بعبارة أخرى مع الشعوب المستعمرة سابقاً . فالهجرة هي العالم الثالث فيما بيننا في بلادنا .

ولمعالجة مشاكل المستقبل بطريقة جادة ، من الضروري أن نذكر بأسباب الهجرة والتي أدت إلى الحالة الراهنة ، وأن نقوم بوضع كشف الحساب عن هذه الحالة .

لقد أدت أسباب رئيسية ثلاثة بفرنسا بين ١٩٤٥ و ١٩٧٤ (وحتى تُؤمّن وسائل إعادة بناء نفسها) أن تستخدم الآلاف من الأجانب . أولا خسائر الحرب البشرية

فى أوروبا ، بالإضافة إلى معدل المواليد المنخفض فى فرنسا فيما بين الحربين جعلاً من الضرورى استخدام يد عاملة أجنبية .

ثم إن الوظائف والمهن الدنيا فى الطرق وصيانتها والبناء والحديد والصلب أو خطوط صناعة السيارات ، لم يعد يهتم بها العمال الفرنسيون .

ثالثاً . انهيار اقتصاديات البلدان المستعمرة والبؤس الناتج عنه ، والذي دفع الجاهير التى لا تجد فرصة عمل للهجرة . ووصلت أولى الموجات من شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء .

لم يُغير استقلال « المستعمرات » السابقة السياسى من هذا الاتجاه ، ووقعت اتفاقيات فى ١٩٦٣ مع المغرب وتونس ، ثم مع الجزائر ، والذي أُجيب عليه بأن لا يتم الاستخدام عن طريق الهيئة الفرنسية المعنية ، ولكن عن طريق المكتب الوطنى الجزائرى للعمال .

لكن المنعطف الاقتصادى تحول محولاً كبيراً ومفاجئاً فى ١٩٧٣ : فلقد ضربت الأزمة كل القطاعات الصناعية تقريباً ، ومن ناحية أخرى ازدياد عدد المواليد فى فرنسا من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥ ، ووصول الشباب الذى ولد فى فترة « الازدهاد الكبير فى المواليد » (الـ Baby Boom) إلى سوق العمل وهو فى أقصى لحظات كساده .

والحكومة ، التى لا تنظر إلى المشاكل إلا بعينها وحدها (أى فى ضوء احتياجاتها) قررت فى ٣ يوليو ١٩٧٤ أن تُعلّق الهجرة وذلك ريثما يتم إعادة العمال المهاجرين إلى بلادهم .

ومنذ ١٩٨٢ « استقر عدد الأجانب الإجمالى فى فرنسا عند حوالى ٤,٥ مليون شخص » وذلك حسب الوثيقة الفرنسية « المهاجرين والأجانب فى فرنسا » والتى نشرت فى سبتمبر عام ١٩٨٩ - ومن بين هؤلاء « يمثل المهاجرون الأوروبيون الأغلبية (٥٦٪) وذلك فى مقابل ٣٩٪ من شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء) » وهذا حسب البيانات الاجتماعية للمعهد الوطنى للإحصاء والدراسات الاقتصادية فى ١٩٩٠ .

كيف يعيشون ؟

بالطبع يشغلون وظائف دنيا .

٨٥,٨ ٪ منهم عمال : ١٣,٤ ٪ عمال يدويين ، ٣٤,٥٢ ٪ عمال غير مؤهلين ٣٧,٩٥ ٪ عمال مهنيين أو مهرة و ٤,٧ ٪ فقط كوادر ومعلمون .

ولقد ترتب على هذا وأهل من التبعات ، مثلاً فيما يخص الإسكان : ٤٣ ٪ يعيشون في « أكواخ » ، ١٧ ٪ في « أحياء فقيرة » . إذن ٦٠ ٪ يسكنون سكناً سيئاً جداً ، ومن جانب آخر فهم الأكثر تأثراً بالبطالة ، خاصة فئة العمر دون ٢٥ سنة . ومن ناحية أخرى ، ترتفع نسبة إصابات العمل بين المهاجرين لتصل تقريباً ضعف المعدل الوطني ، ويتعرض المغاربة لنسبة أكبر من الآخرين وذلك لطبيعة المهنة التي يعملون بها (البناء ، عمل الليل ... إلخ) حيث تزداد المخاطر .

أما فيما يخص الصحة ، مثلاً ، وحسب أماكن العمل ، يرتفع عدد الإصابات بالسُّل بين العمال المهاجرين إلى ٦٠ مرة معدله فيما بين الفرنسيين ، وذلك بسبب سوء التغذية والمساكن غير الصحية والمكتظة ، حيث يصعب النوم والحفاظ على مبادئ الصحة الأساسية .

ويُضاف لهذا أمراض التكيف من الأمراض البدنية النفسية المنشأ : قرحة الاثني عشر ، الاكتئاب ، الأمراض النفسية ... إلخ ، وهي ردود فعل لظروف الحياة .

ومن ناحية أخرى ، ينتهي تعليم أبناء المهاجرين في الأغلبية الكبرى من الحالات بفشل دراسي . أولاً لأن هؤلاء الأطفال يصطدمون بنفس العوائق التي تعاني منها الأسر الفرنسية الأكثر فقراً ، ثم بعد ذلك بسبب مشاكل اللغة والتكيف مع وسائل الحياة والتعليم والتي تبعدهم عن جذورهم .

ردود فعل الفرنسيين تجاه هذه المشاكل

ولم تتلق الأغلبية الكبرى من الفرنسيين أي تعليم يسمح لهم بتفهم هذه المشاكل ، سواء كان ذلك في الكتب المدرسية أو وسائل الإعلام ، والتي تحول دورها بازدياد مستمر إلى التلاعب بالمعلومات بدلاً من الإعلام .

ويبين تحليل ناقد لهذه الكتب المدرسية كتحويل مؤسسة رابطة « الإسلام والغرب » يبين كيف أن الإسلام يصور بصورة كاريكاتورية للأطفال ، مما يشكل عقبة كبرى في سبيل التفاهم والحوار .

وها هي بعض الأمثلة :

- يُقدم الإسلام على أنه « دين جديد تماما » وله إله : الله (الكلمة مكتوبة بالأحرف اللاتينية وكأنه اسم علم غريب لا مكافئ له في اللغة الفرنسية) وكأنه إله غريب على التراث المسيحي اليهودي ، وكأنه جوبيتر كبير الآلهة لدى الرومان . وهذا هو ما يحول دون الوعي بالوحدة الإبراهيمية بين اليهود والمسيحيين والمسلمين .

- يُقدم الإسلام كما لو كان ظاهرة روحية خالصة ، وهذا يمنع فهم أصل وقدر الجماعة في الإسلام ، ويرفض طريقة الحياة الإسلامية ويفصلها عن الإيمان ويلحقها بالفولكلور .

- ويقول كتاب آخر : إن هذه « الروحانية » تتميز بالإيمان بإله واحد ، حدد مُسبقاً « مصير كل إنسان » وهذا هو ما يثبت في ذهن الأطفال الفرنسيين صورة المسلم النمطية كمستسلم وكسول وجبري .

- الثقافة العربية الإسلامية لا تُعرف على وجهها الصحيح بخصوصياتها ، وتقدم كما لو كانت فقط وسيط نقل تراث سابق إلى الغرب ، حتى أنه وقد لعبت الثقافة العربية الإسلامية هذا الدور ، انتهى دورها في التاريخ ولم يعد هناك ما يمكن أن يتعلمه أحد من هذه الحضارة الميتة . ومثل هذه الرؤية تنتهي باستحالة الحوار ، حيث أنه لم يعد هناك ما يمكن لطرف أن يتعلمه من الآخر ، ويُبرر استيعاب المهاجرين المسلمين غير المؤهلين بداخل « الحضارة » الوحيدة الممكنة : حضارة الغرب .

ويمكن لنا أن نقدم الكثير من هذه الأمثلة ، ونبين كيف أننا بعيديون عن توصيات اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة والتربية) في ١٩٧٤ والتي تقول : « إن التعليم المدرسي ينبغي أن يكون أحد الأدوات الرئيسية التي تشجع على التفاهم والاحترام بين الناس وحضاراتهم وطرق عيشهم ونظمهم الاجتماعية » ، خاصة عندما ندرك أن الصحافة والإذاعة والتلفزيون تعقب المدارس في زيادة إقبال قنوات الاتصال الممكنة .

وسكن أن نستشف الكثير في المناورات الكبرى التي يقوم بها صانعو الرأي ، وذلك لأنها تبين الأمور مُهولة ومُكبَّرة جداً (عندما تخص الأمور المهاجرين) مُستهدفة الأكثر حرمانا ؛ وهكذا يقال أنه في مصانع سيارات رينو في فليينز هناك

٨٠٠٠ عامل مهاجر من بين الـ ١٥٠٠٠ ومنهم ٥٠٠٠ مسلم ، وفي رينو في بيانكورت من بين ١٢,٤٠٠ عامل هناك ٧٠٠٠ مهاجر منهم ٥٠٠٠ مسلم ، وفي مصنع تالبوت / بواسي من بين ١٦,٠٠٠ موظف هناك ٧٠٠٠ مهاجر منهم ٦٠٠٠ مسلم ، وفي مصنع سيتروين في أولناي هناك ٥٣٠٠ عامل ، ٤٠٠٠ منهم مهاجرين ومن بينهم حوالي ٣٠٠٠ مسلم .

إن الأسباب الموضوعية لإضرابهم - الرواتب وظروف العمل - تبين غضبهم إلى حد كبير - ولكن وسائل الإعلام والسلطة تصر على الحفاظ على أسطورة « المنظم السرى » القادم من الخارج . ولقد كانت هناك فترة تندد فيها كل الأحزاب « بيد موسكو » وهي اليوم « يد الخوميني » أو « التعصب السلفي » الإسلامي .

يتصل الأمر إذن بمحاولة خلق رد فعل رافضي ، وذلك في دفع الفرنسيين للاعتقاد بأن طرد العمال المهاجرين سيحل مشكلة البطالة .

وهذه كذبة صلفة لأن دراسة الوظائف التي يشغلها العمال المهاجرون تبين أن ٨٥ ٪ من هذه الوظائف التي يشغلونها لا يتقدم لها الفرنسيون . إذن فإن طرد ٢,٥٠٠,٠٠٠ مهاجر سيحرر ٤٥٠,٠٠٠ فرصة عمل فقط ، ولكنه في نفس الوقت سيصيب اقتصادنا بالفوضى بسبب الفراغ الذي سيتروك في الـ ٨٥ ٪ المتبقية ، وستزداد البطالة وليس العكس .

فأسوأ الأخطاء هو ترك الفرنسيين يعتقدون (بطريقة مجموعات النازيين الجدد والفاشيين الجدد) أن المستقبل هو « فرنسا للفرنسيين » وطرد الأجانب ، وهذا سيعطي المهاجرين الانطباع بأن الخيار أمامهم هو إما الرحيل أو الاستيعاب .

وأكثر المحررين دقة من الذين وضعوا تقرير « العمالة وعلاقات العمل والنقابات » للخطة الثامنة (١٩٨١ - ١٩٨٥) أشاروا إلى « الدور الهيكلي الذي يلعبه العمال المهاجرون في الاقتصاد الفرنسي » ، وحذروا التحذير التالي : « إن التحريض على الاستقالة الطوعية لا يخص بالكاد أكثر من بضعة عشرات من الآلاف من العمال ، وقد يخفض عدد السكان العاملين والتي ستحتاج لهم فرنسا غداً مرة أخرى » .

التغير الضروري في العلاقات مع العالم الثالث

هذه المشاكل الثقافية ومشاكل حوار الثقافات تتطلب تغييرا كبيرا في علاقاتنا الاقتصادية والسياسية مع العالم الثالث ، تغيير لا يمكن أن يتحقق إلا بحوار حقيقي .

وحتى نقوم بتأسيس علاقات مع العالم الثالث لا يترتب عليها لا ردود فعل الرفض ولا التعصب السلفي ، من الملام أن نعتمد اتجاهها مختلفا تماما عن ذلك الذي يعتمد صندوق النقد الدولي في منطقته السائد الحالي .

فمنطق صندوق النقد الدولي هو منطق استعمار جماعي تقوم به البلدان الغنية مضطمة بدور الاستعمار السابق ، وهو استعمار لم يعد يتطلب الاستعمار العسكري وسيطرة الدولة القائمة بالاحتلال المباشر على الإدارة . فوسائل سيطرته أساسا اقتصادية : تفرض كشرط أساسي لتقديم القروض « سياسة تكيف ترمي إلى ضمان سداد فوائد الدين » .

ويطلب برنامج « التكيف » : تخفيض قيمة العملة حتى لا تشجع الاستيراد وحتى تشجع التصدير ، وتخفيضات قاسية في الإنفاق العام ، خاصة على الصعيد الاجتماعي ، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية ، بما في ذلك المواد الغذائية ، وخصخصة الشركات العامة أو زيادة سعر خدماتها أو الاثنين معا (مثل الكهرباء والماء والنقل ... إلخ) ، وإلغاء السيطرة على الأسعار و « إدارة الطلب » أي تخفيض الاستهلاك عن طريق تثبيت الحد الأقصى للرواتب ، وتقييد الائتمان وزيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة وكل ذلك من أجل تخفيض معدل التضخم .

ولا يطلب في مقابل ذلك صندوق النقد الدولي (والذي يفرض
وما ضغط ميزانيات الخدمات الاجتماعية) ، لا يطلب أبداً تخفيض
لانفاق العسكرى ، أى باختصار ليس فى هذا إلا نظام عسكرى
تجريد الشعب تماما .

وتلك البلدان التى تورطت فى أثقل الديون هى نفسها كانت واقعة تحت
ديكتاتوريات عسكرية : البرازيل والأرجنتين وشيلي . ويفرضه هكذا على بلدان
لعالم الثالث الفقيرة نموذجاً إثمائياً يهدف إلى جعل اقتصاداتها فرعاً من اقتصادات
البلدان الغنية ، يقوم بالاستجابة لمتطلبات البلدان الغنية من حيث احتياجات نموها .
فى أعقاب الاستثمار التقليدى ، جعل صندوق النقد الدولي من
تخلف ثلثى العالم مرادفاً ملازماً لنمو الثلث الباقى .

وستقوم أوروبا بمقاومة هذه الحالة أكثر . فكثيراً ما يكون انتقاد « أوروبا هذه »
من « أدنى » أى من وجهة نظر مصالح بعض البلدان الأوروبية الوطنية مثل فرنسا .
ومن الملائم أن يتم هذا النقد من « أعلى » ، أى من وجهة نظر المجتمع الدولي على
الصعيد العالمى . وستكون أوروبا هذه مفتوحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية
واليابان ولكن بانخفاض مستمر فى اهتمامها بالعالم الثالث . فبالفعل قد قامت
بتخفيض حجم استثماراتها بقدر ضخم فيه (فى إفريقيا مثلاً تخفيض فرنسا لنصف
استثماراتها ، وألمانيا ٨٠ ٪ منها) ثم إن القروض المقدمة للدول الشرقية تستقطع
دوماً من « مساعدات » العالم الثالث .

وهذه السياسة انتحارية للجميع : وبالنسبة للعالم الثالث ، هى تفضى إلى
« التهميش » وهذه عبارة خجلة فى التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي عن
إفريقيا ، أى بوضوح ، الإخفاق والمجاعة ، ولكن أيضاً بالنسبة للبلدان الثرية نفسها
والتي فى تدميرها لناقد تصريف قادرة على الدفع ، خلقت أركان أزمة اقتصادية لم
يسبق لها مثيل .

والحل يكمن ببساطة فى إلغاء الديون ، حتى لو كان ذلك لصالح موبوتو أو
غيره من الذين يمتصون دماء شعوبهم . فهو يبنى على ممارسة سياسة قروض مخالفة
لتلك التى يستخدمها صندوق النقد الدولي : ألا يكون هناك تسليف أو استثمار إلا

فبما يخص المشاريع التي تستجيب (ليس لمصالح البلدان المقرضة عن طريق بيع السلاح والمراكز النووية والمشاريع المجنونة التي تفضى بسبب حجمها إلى كوارث بيئية ، أو المنتجات الفاخرة التي تستوردها أقلية من القادة من سكنى المدن والتجار الطفيلين) ولكن التي تستجيب لاحتياجات الشعب الحقيقية . مثلا في القطاع الزراعي ، وسعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي عن طريق انتقاء وتوفير البذور والمعدات الزراعية الملائمة لاحتياجات وكفاءات المزارعين ، بدلا من أن تكون ملائمة لتحقيق الفائدة للشركات المتعددة الجنسيات في مجال صناعة المعدات الزراعية والصناعات التحويلية والحفاظة .

في كلمة واحدة ، خلق الظروف للسماح لتلك البلدان بإنهاء اعتمادها وتبعيتها للسوق الدولي عن طريق لعبة المحصول الأوحده أو تصدير المواد الأولية والمنتجات الوحيدة بأسعار مستمرة في الانخفاض .

ومنعا لسيطرة أقلية أو سلطات متواطئة ترمى إلى تصفية بلدانها في توأمتها مع المولدين الخارجيين ، منعا لهذه السيطرة مرة أخرى لا ينبغي تسليم القروض إلا لمنظمات أو مشاريع تعتمد على مشاركة المستخدمين ، سواء كان ذلك في شكل تعاونيات أو مشاريع وطنية يشترك في إدارتها الموظفون والمستخدمون .

ونفس هذا التوجه يمكن أن ينسحب على الاستثمار في مجال الصحة والإسكان والتعليم وتدريب الكوادر المحلية في كافة المجالات .

ورفقط هذا القلب للأوليات من أجل الحصول على قروض واستثمارات هو الذي سيخدم الهدف المزدوج المتلازم ، وهو ديمقراطية حقيقية عن طريق المشاركة الجماهيرية ، وتنمية الإنسان وليس تنمية أثرياء الخارج والمتواطئين معهم في الداخل .

فهل مثل هذا المشروع مثالي خيالي ؟ وهل يعتمد ببساطة على شعور أدهى تابع من أحد « المتعاطفين مع العالم الثالث » ؟ أبداً . لأنه أيضا يستجيب لمصالح البلدان الأخرى ، البلدان الثرية ، على المدى الطويل .

وفى كتابها « حتى الرقبة » أي لشوشته ، الناشر لادكوثرت ١٩٨٨ ، تبرر لسيدة سوزان جورج (ص ٣٦٩) واقعية هذه المقترحات فهي تقول : إن بلدان العالم لثالث اليوم والتي سحقتها الديون « ينبغي أن تستغل تناقضات مصالح المصارف عبر لوطنية ، وكل قطاعات اقتصاد الشمال الأخرى ، فبينما تكون المصارف هي المستفيدة من الأزمات ، فإنه من ناحية أخرى تنحسر مبيعات الشمال في المجال الزراعي والصناعي في العالم الثالث بسبب عدم تمكن العالم الثالث من الإنفاق إلا في حدود ضئيلة جدا في استيراد الغذاء والمعدات من الشمال » .

وفى مواجهة مشروع كهذا ، كم هو مدعاة للسخرية أن الشرط الوحيد للموافقة على القروض هو « تعدد الأطراف أو الأحزاب » كما نودى به في مؤتمر القمة الإفريقي الفرنسي في لاهول في يونيو ١٩٩٠ ، والذي قُرض فيه أحد أكبر الطغاة القمعيين وأكثرهم فساداً ورفضاً لدى شعبيه ، بأن يقوم بالإعداد للاجتماع التالي في غضون سنتين ، وهذا ينطوي على ، ضمن ما ينطوي عليه ، على أن فرنسا ستقوم بمساعدته ومساندته حتى ذلك الحين ضد شعبه .

ومن قصر النظر دفع العالم الثالث إلى الإفلاس وجعله غير قادر على الدفع .

وعلى العكس ، فمن الواقعية إدراك التخبط الحالي : « فبلدان العالم الثالث وقعت في الديون حتى عنقها ، وذلك لأنها قبلت ثم قلدت ثم استوعبت نموذج التنمية الذي ينادى به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي » .

ومن الضروري وبسرعة لفرنسا مثلاً ، بدلا من أن تتداخل أكثر فأكثر في النادي « الأوربي » نادي المستعمرين القدامى والذي تشكل « الاثنتا عشرة دولة الأوروبية » (أصبح عددها اليوم ١٥ - المترجم) ، أن تتوجه وبشبات تجاه بقية العالم وأن تحقق هذا التحول السياسي تجاه العالم الثالث . أي التوقف عن الهيمنة المصرفية والسياسية « الشايلوكية » القصيرة النظر والتي في إصرارها على سداد فوائد الديون تصفى دماء العالم الثالث ، وتمنعه من أن يصبح شريكا نشطاً في الاقتصاد العالمي . وعلى العكس من ذلك فإن مساعدة تنمية « ذات منشأ محلي » و مترسخة في جذور التاريخ

في البلد وثقافته ، وذات توجه نحو احتياجات جماهير الشعب ، هذا هو الخيار الوحيد الذي من شأنه أن يسمح (وذلك في مقابل سياسة المصارف والتي تطلب دفع كل متأخرات الديون مع خلق اقتصاد مشوه وتبادلات متزايدة الظلم) بتنسيق احتياجات الطرفين ، وذلك بتمكين التنمية والمشاركة الديمقراطية في بلدان العالم الثالث ، وفي نفس الوقت إعطاء دفعة جديدة لصناعات وزراعات البلدان الغربية عن طريق توفير أسواق أكبر وأصح ، مع توفير فرص العمل الحقيقية ، ليس « الشغلانات الصغيرة » في العالم « الغربي » .

وتظل مشكلة البطالة هي المشكلة الأساسية ، فليس من الصحيح أن مشكلة البطالة يمكن أن تُحلَّ عن طريق خلق « سوق أوروبي كبير » بل على العكس من ذلك فإن تفاوت مستويات المعيشة (مثلاً عند تناظر المؤهلات بين عامل بورتغالي أو يوناني يكسب فقط خمس ما يكسبه عامل ألماني) ، وأقطاب الجذب التي تتميز بها البلدان الأكثر ثراءً تنحو إلى خلق نسخة مقلدة من العالم الثالث في أوروبا ذاتها . وزيادة عدد أسواق تلك البلدان ذات الهياكل الاقتصادية المتقاربة ، وبالتالي المنافسة لن يوسع المنافذ بل سيفاقم من التنافسية ، وسيكون خفض الأسعار عن طريق تخفيض « الأعباء الاجتماعية » لأن هذا هو القانون الحديدي ، قانون المنافسة .

وعلى العكس ، فإن معالجة وشفاء اقتصاديات العالم الثالث وإعدادها للاستجابة لاحتياجات سكانها ، سيفتح الأفاق ويعطي الأولوية (وذلك لتفوقه على المضاربات المصرفية وفي البورصة) ، يعطي الأولوية للإنتاج الصناعي والزراعي في الغرب نفسه ، لأنه لو حددنا إنتاج قمح المزارعين في أمريكا أو إنتاج الألبان في فرنسا ، لن يكون السبب أن العالم لديه كفايته من الخبز أو الزيد . وهذه أكلوية تماثل الأكلوية الأخرى التي تستعدي العمال الفرنسيين على العمال المهاجرين في محاولات إقناع الفرنسيين بأن هناك يد عاملة وفيرة وفرص عمل قليلة ، بينما أنه هناك في الواقع سوق غير محدود لصناعة معدات مفيدة للعالم الثالث . ولكن لكي يتم هذا ينبغي التوقف عن تدمير إمكانيات العالم الثالث الشرائية . وهذه القدرة الشرائية قد دمرت اليوم بسبب الديون وفوائد الديون التي تُدفع للمصارف في تبادلات ظالمة ، وبيع الأسلحة التي لا تفيد إلا الذين يقومون بصنعها ، والزعماء الذين يقومون بشرائها لاستخدامها

فى القمع . وهكذا يتفجر الغضب فى شعوب لاتشعر بأن حاجاتها الأساسية مغطاة .
هذا هو التحول الكبير الضرورى فى هذا العالم المنقلب على رأسه ، وذلك لوضع
حد للتبديد وللفضى ، وهنا فقط يكمن العلاج الأساسى لاتبعث التعصبات السلفية
بكل أنواعها ، والتي تولد بسبب الإحباط والتغريب ونكران الاحتياجات الحقيقية
والهوية الذاتية لكبير عدد ، وعلاج الديماجوجيات والمضاربات والعنف الذى ينشأ أكثر
ما ينشأ فى هذه المستنقعات المعقدة .

وفى مواجهة لكل تضليلات المؤرخين السياسيين والحملات الإعلامية ، من
الضرورى أن نذكر بأن تغيير علاقاتنا جذريا مع العالم الثالث هو المفتاح الأساسى لأى
بناء مستقبلى ، وهذا هو الخيار الذى يتوقف عليه حل المشاكل الأخرى ، وهو خيار
صعب وحيوى ، وهذه المشاكل هى انتشار البطالة والتعصب السلفى والمشاكل
الاقتصادية والاجتماعية .

ومن غير المجدى أن نتكلم عن الحوار لو لم نخلق الشروط التى
تجعله ممكناً : فليس هناك حوار حقيقى بين السيد والعبد ، أو
الجماع ، وذلك الذى يثنى الحفاظ على السلطة التى تسمح له
بالاستمرار فى قهوجمه .

فعالم اليوم عالم « واحد » .

ولا يمكن لأى مشكلة أن تجد الحل فى إطار جهود بلد واحد ، أو انطلاقاً من
وجهة نظر مجموعة دينية أو روحية واحدة ، وهكذا تدان كل أوجه الشعور الوطنى
التفردى فى أى مكان ، وتدان الكتل ، كل الكتل فى الغرب أو فى الشرق أو فى
أوروبا ، وتدان كل التعصبات السلفية ، كل التعصبات السلفية التى تزعم تقديم
الحل الشافى لكل أمراضنا ، وتستبعد أى منهج آخر يخالف منهجها .

أما الحقيقة الجديدة فى زمننا ، فهى أن هذه الرؤية الكونية للـ « واحد » لم تعد
مثلاً أعلى بل حقيقة . حقيقة لا يمكن أن تنتهكها حتى لو تعرضنا للموت .

والتزاوج الفتاك بين القذيفة والذرة يولد خطراً شاملاً : فتوازن القوى القديم قد
أصبح توازن الرعب ، والذى يهلك كلُّ فيه القدرة على تدمير الآخر وتدمير ذاته .

فالأقمار الصناعية التي تنقل البث التلفزيوني تُوصَلُ العالم إلى كل نقطة في الكرة الأرضية ، والسوق العالمي يجعل من تخلف البعض مرادفاً ملازماً لنمو البعض الآخر .
فإن « الواحد » و « الكل » لم تعد نداءً ولا مثالية . وانطلاقاً من هذا المثل الأعلى ، فإن الحقيقة الأكثر عمقاً عكس التصور القديم للذرة (وحدة فردية يفصلها عن الآخرين فراغ) ، فإن علم الطبيعة الحديث يكشف لنا عن تفاعل عالمي . فكل جسم تمتد جذوره حتى حدود الكون وكموجة دون حدود في محيط من الطاقة دون سواحل له ، يسكنه كل الآخرين فهو إذن لكل الآخرين .



خاتمة الحوار

في زمننا هذا ، والذي يمكن فيه للبشر من الناحية العملية أن يقوموا بتدمير البشرية ، لم يعد أمامنا من خيار سوى بين « التدمير المتبادل المحقق » والحوار .
وبما أنه لا يمكن حل أي مشكلة في إطار جماعة جزئية بسبب الترابط العالمي ، فإن التعصب السلفي الديني أو السياسي ، وكذلك الزعم بحياسة حقيقة كاملة لحل كل هذه المشاكل وفرض هذا الحل ، أصبح من أكبر المخاطر .

وهدف الحوار هو كشف القيم المطلقة كشفاً مشتركاً ، وهذه القيم هي الوحدة القادرة في الوقت الحالي على السماح لنا بالهروب من الغابة الانتحارية ، غابة الفرديات والوطنيات وتعصبات المعتقدات أو الأحزاب .

ولكن لا يمكن أن يقوم الحوار حقيقة إلا إذا اقتنع الجميع بأن هناك ما يمكن أن يتعلموه من الآخرين ، وبالتالي يكون الجميع على استعداد لإعادة النظر في أفكارهم .

ويتطلب هذا الحوار حصانة ضد بعض الفتن ، مثل « استبعاد » كل ما هو مغاير لحقائقنا نحن ، مثلاً « ما من خلاص خارج الكنيسة » وفتنة الاشتغال على إيمان الآخرين : « حقيقتنا نحن تشتمل على كل شيء » ، وفي سلم المعتقدات الهرمي نحن أهل القمة والآخرين ليسوا إلا مرحلة قديمة ، وفتنة وضع كل شيء على صعيد واحد : نحن نتبع سبلاً متوازية . فهذا هو ما يحول دون التلاقى والتبادلات .

ولا يمكن أن يتحقق الإخصاب المتبادل في التجمع وفي القوضى ، والإيمان هو طريقة حياة منبثقة عن اليقين بأن الحياة لها معنى وأن العالم واحد وأننا مسئولون شخصياً عن إتمام هذا المعنى وهذه الوحدة .

هذه فرضية غير قابلة للإثبات ولكنها ضرورية من أجل تماسك ومغزى لحياتنا كما

كانت نظرية إقليدس غير قابلة للإثبات ولكنها ضرورية من أجل تشييد الحوائط .
وعلى هذا الصعيد لا يكون الحوار ندوة بين أخصائي تاريخ الأديان المقارن ، ولا
حتى لقاءً بين علماء الدين من مختلف الأديان ، بل هو اجتماع للبشر المؤمنين ،
يقبلون النظرية والبرهان الحيوى بأن إيمان الآخرين يمكن أن يثرى إيمانهم ، ويجعلهم
يكشفون في أنفسهم أبعاداً أحيانا تكون غائبة عنهم . وهذا يفترض أننا نبحث عن
فهم الآخر ليس كموضوع فهم خارجي ، ولكن من داخل أنفسنا عندما نجعل من أنفسنا
سؤالاً . والإيمان هنا يقع في فئة الأسئلة وليس الأجوبة .

فهل تهدف إذن كل الأديان وكل الحكم إلى نفس الهدف ؟ هل يمكن أن تفكر
بناهجها للوصول إلى المطلق بشكل مجزء أو منعزل ؟

هل يمكن أن نعيشها سوا ؟

ما من إيمان ولا جماعة تقدر على استنفاد تجربة المطلق ولا على إعلاء الوحدة
الكونية على التمردات الفئوية والتعصبات السلفية ، سواء كانت لأفراد أو للأمم أو
لكنائس أو لأحزاب .

فإن نصر المستقبل على الماضي ، والواحد والكل على الفئويات أو الخصوصيات
القديمة ، والحوار على التعصب السلفى والتناسق على الهيمنة سيكون نصراً للروح .
لأنه على عكس ما يعتقد « الواقعيون » المزعومون ، إن السلاح ليس هو القوة .
فالسلاح يحملها الرجال ، وعندما ينكسر شيء في رأس أو في قلب هؤلاء الرجال ، فإن
السلاح مهما كانت متطورة تسقط من أيديهم ، ويكون النصر من نصيب أولئك الذين
ظنهم الخبراء الاستراتيجيون السياسيون والعسكريون الأضعف ، وذلك لأنهم لم
يتمكنوا من قياس الإيمان بمقاييسهم الجامدة التي ينظمها الحاسب الآلى . ولقد أخطأت
توقعات الخبراء المزعومين دوماً ، ولقد بينت التجربة هذا في قرننا الحالى منذ
هيروشيما : بنصر الشعب الثيتنامى على جيش أمريكى حائز لقدرة تقنية وعسكرية
وإدارية تفوق قدراته بمئة مرة ، والشعب الجزائرى الذى أجبر الجيش الفرنسى على
الرحيل ، وشعب آخر أعزل فى إيران ينتصر على « خامس جيش فى العالم » ودعامته
الأمريكية ، وشعوب الشرق التى كسرت طغيان الطفافة العتاة .

فأكبر العقبات تكمن فينا نحن وفي قدرة وسائل الإعلام التعصبية السلفية .
فغزوها لداخليات الأرواح تكسر الروح الناقدة بل تكسر حتى المقدرة (وحتى الإرادة)
على قول كلمة « لا » لعالم يسوده العبث ، واقتصاده المنتصر في شكل سوق أعمى ،
وزيف وخداع « ردهه النووي » وجيوش من أكبرها لأصغرها لم يعد لها أي دور في
الدفاع الوطني ولكن في القمع الداخلي ، أو التدخلات البالية التالية للاستعمار ، ثم
نصل إلى مهازل الثقافة حيث تدخل الموسيقى في حيز الضجيج وإصابة الأذان والأرواح
بالصمم ، وحيث تقدم السينما تحت هيمنة أمريكية نماذج سلوك دموي ، وحيث يُخدر
التلفزيون بأفلامه و « نشراته الإخبارية » وألعابه وإعلاناته وبرامجه الرياضية
ومنوعاته ، يُخدر الروح الناقدة ، وهذا يولد السلبية وشعور بالعجز ، ويعطي من
العالم صور الفخامة والأشياء الفاخرة والعنف منطلقاً من نظرية غباء الجماهير التي
يعبث بها الإعلام ، يكونها ويشكلها ، ويحافظ على شكلها الذي يريده لها .

وفي مواجهة احتلال التعصب السلفي الداخلي هنا ، واحتلال أعداء الروح ،
علينا أن نطالب بيقظة الأحياء وتنظيم شبكات المقاومة ، مقاومة العبث .

وهذا يتطلب تعاون كل البشر المؤمنين ، وقوة كل أولئك الذين اختاروا الاختيار
التعالى : أن الحياة لها معنى ، وينبغي أن يكون هناك رفض حازم لبقايا ومخلفات
الماضى ، وتجرد الجميع من أحكام الماضى المسبقة التي تنكل بإيمانهم عندما تفصلهم
عن الآخرين .

إن التعصب السلفي الدينى والسياسى يتولد دوماً من شعور بالإحباط فى
مواجهة الشعور بالوحدة وبالعبث فى عالم لا غاية له .

رجال يائسون دون مستقبل ، يائسون فريسة لكل « العدميات » أمام « قيم »
مزعومة لا تعطى الحياة قواماً ولا مغزى ، فريسة أيضاً للتبشير والمبشرين الدجالين
الذى يعدون بمملكة إله ، أى إله !!

وآنذاك سادت الفيوم المظلمة على مسيرات الجماهير حاملة المشاعل فى نورميرج
لمرق الكتب كرموز حكمة زائفة أدت إلى العدم ، وللاحتفال بالخرافات القديمة
والطقوس ، طقوس الآلهة الحربية .

ولا يمكن أن نتخلص من إجابات التعصب السلفي الزائفة هذه الا بتبنيه الرجال
لمعنى الأسئلة الحقيقية .

أولا مسألة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والذي يعطى الكل إمكانية
الاستفادة الكاملة من الكل . الإمكانيات التي يحملها بداخله ، ولكن أيضا إمكانيات
وثرورات النظريات التي يركز عليها مثل هذا النظام ، والتي تُكوّن أساس كل رؤية
دينية للعالم . عالم مجزء بمخرطة الوضعية مكون من أشياء معزولة وأشخاص
مشوهين كذلك ، عالم يجب أن يولد منه الوعي بالوحدة الأصلية لهذا العالم الذي لا
يعيش فيه أي شخص إلا بعلاقاته مع الآخرين ويستمد المغزى والمعنى منها .

« وتظنك متعلقا وفاهما » ؟ متعلقا بماذا ؟ بنقيض الحياة ؟ « متعلقا » بوابل
الأصوات العالية أو الراديو الواكمان الصغير .

« متعلقا » بهمهمة أجنحة اللهب تقاوم حرب الإعلانات في المحال الكبرى .

متعلق بالتلفزيون والحياة الزائفة المكوّنة من المسدسات ورجال الشرطة
والانفجارات والتي بدورها تستند إلى الإعلانات ، ولعبة ذاكرة للنسيان والياتصيب
الوطني بشعاره المخزي « الياتصيب سهل اللعب ويمكن أن يدر ثروة كبيرة » .

اقطعوا القيود إذن أيها الأناس الأكيون الموجهون من بعد ، افضلوا أطرافكم
الصناعية اخرجوا من سجونكم إذ لا يزال في الخارج أناس ، أناس حقيقتيون
يتكلمون بلغة بنى البشر اخرجوا ولا تزال أشياء موجودة بروائحها الطبيعية تحت
رائحة زيت الوقود ، وحبها لبعضها البعض ، وليس فقط علاقاتها الجنسية ،
وموسيقاها ، وليس فقط جنون هستيري ، وشاعر عاشق أو زاهد رغم وجود « الإنسان
المهرمج » كما لو كان إنساناً آلياً .

آنذاك لن نعاني من أي نوع من أنواع التعصب السلفي الذي يحاول أن يجد في
جمع الذهباء بديلا للمجتمع ، وفي التعصب السلفي بديلاً مُقلداً للإله .

إن كل تعليم ، وكل فن وكل سياسة لا تساعد على هذا الإدراك والوعي بما هو
إنساني أساساً وأصلاً في الإنسان ، سيفضي بنا إلى انتحار جماعي كامل .



